جامـعة زيان عاشور– بالجلفة –
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم : العلوم السياسية
Section of political science

البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية الراهنة

مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

إعداد:
– ثليجي محمد

إشراف:
أ. معمري خالد

أعضاء لجنـة المناقشة :

الاسم و اللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. بوسعيد عبد الحق		رئيسا
د. معمري خالد		مشرفا و مقررا
د .معقافي أسامة		ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

. أتقدم بشكري الجزيل والعرفان إلى الأستاذ الكريم

" معمري خالد "

الذي كان أستاذي و مؤطري ومشرفي

على مساري الدراسي والتكويني.

أشكر كل القائميين والساهريين في جامعة

جامعة زيان عاشور –الجلفة–

قسم العلوم السياسة

أشكر كل من ساعدني

من قريب وبعيد كلهم جميعا

شكرا للجميع

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم قال الله تعالى ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ والله بما تعلمون خبير﴾ والحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما والحمد لله بسلطان فضله وقوته الذي استنار طريقي برحلة طلب العلم والبلوغ لهذه المرحلة وها أنا الآنا قد استطعت الانتهاء والوصول إلى ما كنت أتمناه وبهذه المناسبة أهدي مذكرة تخرجي إلى كل

إلى من أعلى قدرها القرآن ، وجعل تحت قدميها أبواب الجنان و أوصى بطاعتها الحبيب العدنان ..... إلى أبي العزيز أطال الله في عمره . إلى أخي و أختي ، رموز المحبة لكم مني أسما معاني الحب و الإخاء . إلى جدي الكريم الذي كان أبا أكثر منه جد أمد الله في عمره وجزاه الله خيرا . إلى جدتي الحبيبة نفعني الله و إياكم ببركتها ؛ و بارك الله في عمرها . إلى أخوالي و خالاتي خصوصا .إلى أعمامي و عماتي و أبنائهم خصوصا .إلى كل هؤلاء و أولئك أهدي ثمرة عملي هذا . إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي

ثليجي محمد

خـــــــــطة البحث

الفصل الأول: المحددات المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: المحددات الداخلية لسياسة الصين الخارجية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية لسياسة الخارجة الصينية

المبحث الثالث: البيئة القرارية في السياسية الخارجية الصينية

الفصل الثاني: أثر عامل الطاقة على السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: الأمن الطاقوي الصيني : الهواجس و المفهوم

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في تحقيق الأمن الطاقوي :دبلوماسية الطاقة

المبحث الثالث : رهانات الاستثمار في الطاقات المتجددة

المقدمة

المقدمة

تعتبر موارد الطاقة بشكل عام ، والموارد النفطية على وجه الخصوص ، ذات أهمية كبيرة للدول الصناعية الكبرى لأنها شريان الحياة الاقتصادية والأساس لتحديد القوة الاقتصادية للبلد. فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي ، زاد ارتفاعه بسبب زيادة النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يتطلب بدوره مصادر الطاقة للاستمرار أو الحفاظ على معدل الإنتاج والنمو ، وبالتالي الدول التي ترغب في ذلك. زيادة قوتها يجب أن تفعل ذلك في أن تكون قادرة على توفير متطلبات زيادة هذه المكونات بما في ذلك المكون الاقتصادي الذي يعتمد على مصادر الطاقة لتحسين مؤشراتها

تمثل الطاقة مصدر حيوي لجميع الوحدات الدولية والمجتمعات مهما كانت درجة الرفاه التي تعيشه وكذا الاقتصاديات الدولية المختلفة سواء تلك المصنعة والتي تسعى إلى ضمان ذلك التدفق المتواصل للطاقة بمختلف مواردها وذلك أجل الحفاظ على تفوقها ومكانتها على مستوى الهرم الدولي سياسيا واقتصاديا على غرار الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تسعى من خلال استراتيجياتها الطاقوية الهيمنة والتفوق على هذا المصدر الهام والحيوي الاقتصاديات الدول.

من بين الدول التي حاولت البناء على مقومات قوتها ربما تكون الصين ، التي شهدت منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نمواً استثنائياً في المؤشرات الاقتصادية ، متجاوزة الاتحاد الأوروبي واليابان وأصبحت حقيقة واقعة. منافس للولايات المتحدة الأمريكية وأول تهديد بإزالته من قائمة. قمة الهرم الاقتصادي الدولي. يجب أن يلبي النمو الاحتياجات الأساسية. وأهمها الطاقة التي تسعى لتأمينها وتوفيرها كجزء من الأمن القومي للدولة. لهذا السبب ، تحاول الصين حماية وضمان أمن الطاقة كجزء من أمنها القومي من خلال الاسترشاد بالسياسة الخارجية للصين ، التي اتخذت خطوة في هذا الاتجاه من خلال تركيز سياستها الخارجية على حل مشكلة أمن الطاقة وأدواتها الدبلوماسية. لترسيخ هذا البعد في مناطق مختلفة من العالم ، بما في ذلك الشرق الأوسط.

يقوم البحث على افتراض أساسه أن الصين تشهد مرحلة مهمة في تاريخها تمتاز بالصعود المتواصل والسعي نحو اخذ مكانة متقدمة بين الدول الكبرى، ولذلك فأنها تسعى لتعزيز

مقومات قوتها التي تستند على أبعاد أمنية مختلفة من بينها امن الطاقة الذي يعد أساس تقدمها الاقتصادي والذي اقترن بسياستها الخارجية تجاه مختلف الأقاليم النفطية في العالم.

1.إشكالية الدراسة :

ننطلق في البحث من محاولة معرفة أوجه التقصير الطاقوي على مسارات السياسة الخارجية الصينية ،وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسة للموضوع على النحو التالي:

- **إلى أي مدى تأثرت السياسة الخارجية الصينية بالرهانات الطاقوية من خلال السعي الى تحقيق الأمن الطاقوي؟.**

وتندرج من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

-ماهي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية؟

- كيف تشكل المفهوم الصيني للأمن الطاقوي ؟

- ماهي أهم المسارات الدبلوماسية للسياسة الخارجية الصينية في المجال الطاقوي ؟

2.فرضيات الدراسة :

و من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا وضع الافتراضين الأساسين التاليين :

- في ظل الرهانات الدولية الجديدة تلعب البيئة الخارجية الدور الأكبر في صناعة السياسة الخارجية الصينية .

-تشكل الهواجس الطاقوية فرصة لتنويع الخيارات الدبلوماسية لسياسة الخارجية الصينية في سعييها المستمر لتحقيق الأمن الطاقوي.

3.أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته تنبع من خلال قيمة الدراسة في حد ذاتها ومن خلال أهمية الموضوع النظرية من حيث إلقاء الضوء على أهمية الأبعاد الطاقوية وتحقيق الأمن الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية خاصة تجاه تلك الدول سواء المنافسة لها، أو تلك الدول النفطية .

أ.الأهمية العلمية

تكمن في معرفة البعد الطاقوي أو أمن الطاقة ودوره في الحقول المعرفية والحصول على فهم أفضل الإستراتيجية ال سيما في جانبها الطاقوي، وذلك من خلال استعراض أهم الأدبيات النظرية التي تفسر هذا الجانب. بالإضافة إلى أن هذا المجال المعرفي يزود الباحثين والدارسين بكم معرفي، ويساعد القراء على فهم الأبعاد الطاقوية في الإستراتيجية الأمريكية وتفاعلاتها مع الدول النفطية الأخرى وكيف أثر موضوع أمن الطاقة على مكانة الدولة على الصعيد الخارجي(الدولي).

ب.الأهمية العملية :

تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية لموضوع الأمن الطاقوي وأبعاده المختلفة على مكانة الدولة وريادتها سياسيا واقتصاديا على الساحة العالمية واستراتيجياتها المختلفة والمتكيفة مع الواقع الدولي الذي يشهد تنافس وصراع على النفط العالمي. وهذا الموضوع لطالما كان محل اهتمام الباحثين والدارسين والمنظرين منذ عقود (خاصة الحرب العالمية الثانية)، أما اليوم فقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع (النفط، الطاقة) لما شكله من تداعيات وانعكاسات على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة للنفط أو الدول المصنعة أو الدول المتخلفة التي تمتلك الموارد الطاقوية المختلفة.

كما تتجلى أهمية الموضوع في أنها تكشف تلك الإستراتيجية الصينية في شقها الطاقوي والتي حاولت التحكم والسيطرة على الموارد الطاقوية (خاصة النفط) العالمي في ظل تنافس

دولي مستمر من قبل دول كبرى (الدول الأوربية) واليابان ودول العالم الثالث المالكة لتلك الثروات الطاقوية.

4.مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية في النقاط التالية:

أ. المبررات الموضوعية:

-الرغبة العلمية في البحث عن الجانب النظري لموضوع أمن الطاقة من خلال الاقتراب للموضوع "البعد الطاقوي في الإستراتيجية الدولية" بهدف الإسهام في جانب مازال فيه البحث الأكاديمي العلمي تحتاج إلى الاهتمام أكثر.

- محاولة قياس مدى تأثير البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه الدول المنتجة للنفط. في ظل وجود محددات أخرى خاصة منها الاقتصادية والسياسية . وذلك من خلال معرفة مدى تأثير البعد الطاقوي كعامل مؤثر وحاسم في الإستراتيجية الصينية من أجل الهيمنة الدولية على النفط العالمي في ظل ذلك التنافس الدولي المستمر.

ب. المبررات الذاتية:

-إن الاهتمام بمثل هذا الموضوع كان نتيجة الرغبة الذاتية في معرفة الأبعاد الطاقوية والأمن الطاقوي في استراتيجيات الدول خاصة المتقدمة ودورها في تحقيق ذلك الثقل الدولي والهيمنة الدولية على الموارد الطاقوية الدولية من خلال تلك الإستراتيجية الصينية التي حاولت و ضع الآليات والخطط والأهداف المناسبة للتأثير على تلك الدول التي تساوي معها في المرتبة الدولية أو تلك الدول الضعيفة التي تشكل فضاء ومجال حيويا تستنزف منها خبراتها الطاقوية عبر نظرية التبعية والهيمنة.

5. الإطار المنهجي للدراسة:

المنهج الوصفي: الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعا دقيقا من خلال توضيح خصائصها كيفيا وكميا، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات الدولية الحاصلة نتيجة لسعي الدول إلى تأمين طاقتها.

منهج تحليل النظم: النظر إلى طبيعة الموضوع لكونه يدرس تفاعلات إقليمية ودولية تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى دولية، كما أن هذا المنهج يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس أي من البعد الطاقوي وصولا إلى الإستراتيجية الصينية بشكل عام كما يتطرق هذا المنهج إلى التدرج في المستويات التحليلية الثلاث"الو حدات الوطنية، المستوى الإقليمي،مستوى النظام الدولي" وهذا ما يناسب موضوع البعد الطاقوي الأمن الطاقوي الصيني لأنه يخضع لتأثيرات وعوامل ذات طبيعة مختلفة من حيث مصدرها داخليا "داخل الصين أو خارجها والمتعلقة بالأوضاع الطاقوية الدولية والإستراتيجيات الدولية في هذا المجال.

الفصل الأول:

المحددات المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: المحددات الداخلية لسياسة الصين الخارجية

إن السياسة الخارجية لبلدٍ ما هي: جملة من الأهداف السياسية التي تتحدد من خلالها كيفية التواصل بين هذه الدولة ومحيطها، وتتمحور هذه الأهداف بشكلٍ عام حول حماية أمن الدولة وتحقيق مصالحها الوطنية، والفكرية، والاقتصادية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف عبر الطرق السلمية والتعاون مع الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر الحروب والاستغلال واستخدام القوة[1].

يعرف جيمس روزيناو السياسة الخارجية على أنها جزءا تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلل الشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي تلائم الوحدة الدولية، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الهداف الموجهة بشكل منتظم من الفعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية[2]"

أما سنايدر فهو يعطي مرادف للسياسة الخارجية من خلل ما أسماه بقواعد العمل وعليه فقد تم تعريف السياسة الخارجية من قبله على الشكل التالي " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويذكر الأستاذ محمد السيد سليم بان هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لهداف الدولة في المحيط الخارجي، بالتالي فالسياسة الخارجية هي:" مجموعة من الأهداف الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا كيفية التعامل مع الدول في محيطاها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلل استعمال القوة والنفوذ[3].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1 ،دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 119-120.

[2] زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 31.

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،، 1998 ،ص 8.

أما باتريك مورجان فيعرف السياسة الخارجية على أنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، بلنو وأولتون فيعرفان السياسة الخارجية بالتركيز على عناصر المصلحة الوطنية والتخطيط فالسياسة الخارجية هي " منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاهل الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"، أما مودلسكي يعرف السياسة الخارجية على أنها "نظام النشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة أنشطتها طبقا لبيئة الدولية" ومودلسكي يؤمن هنا بأن السياسة الخارجية هي عبارة عن تحويل المدخلات إلى أنشطة تحقق الغايات ومن خلل تعريفه للسياسة الخارجية نجد هناك نمطين من الأنشطة هي المدخلات والمخرجات[1].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأنه السياسة الخارجية عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعىً الوحدة الدولية إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة، فالسياسة الخارجية تتكون من أمرين هما، قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى، وتصنع السياسة الخارجية الأجهزة الرسمية وغير الرسمية للدولة[2]، وهي كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة، وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة[3].

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان".ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 10.

[2] هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، ط1، جامعة اليرموك، 2010، عمان – الأردن، ص 15.

[3] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية– دراسات دولية–، العدد 41، جامعة بغداد، ص 213.

المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم^2، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا، تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا. [1]

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

-خريطة الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية[2]

[1] الموسوعة العربية العالمية، ط2، ج15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض،1999، ص 265، 266.

[2] www.freeworld.mps.net

المطلب الثاني :المحددات الاقتصادية

لازالت الصين تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم النتاج القومي الإجمالي في العالم، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، وعملت على بناء مراكز نفوذ جديدة، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما سعت الصين إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية والصناعة.

ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

1. تعاظم الناتج المحلي الإجمالي.
2. اعتماد "اليوان" ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (2016).
3. ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.
4. تصدر التجارة السلعية على المستوى العالمي.[1]

[1] مهند حميد الاروي، عالم ما بعد القطبية الحادية الأمريكية، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ،مصر المكتب العربي للمعارف، 2015 ،ص 187.

وتعد الصين واحدة من أسرع الاقتصاديات نمو في العالم، إذ أنها الأولى في العالم من حيث تسارع معدلات النمو الاقتصادي، إذ شهدت الصين مند عام 1980 معدل نمو سنوي قدره 10 % أي منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج في 1972 إبان انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي أقر الأخذ بآليات اقتصاد السوق فضال عن أسلوب التخطيط المركزي أو ما يسمى باقتصاد السوق الاشتراكي. كما و صلت معدلات نمو الاقتصاد الصيني إلى 13%في بعض المناطق الساحلية ومن المتوقع بحلول عام 2050 ،أن ينمو الاقتصاد الصيني بواقع خمسين ضعفا ليتجاوز الاقتصاد الأمريكي ، كما توقع "روبرت فوجيل" FOGEL W ROBERT الخبير الاقتصادي في جامعة شيكاغو "أن حجم الاقتصاد سيصل إلى 123 تريليون دولار عام 2040 وسيصل نصيبها من الناتج العالمي إلى 40% وهذا يضمن لها الانفراد بالهيمنة الاقتصادية على العالم "[1].

المطلب الثالث :المحددات العسكرية:

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطوها وزن ثقيل دولية، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى[2].

[1] مهند حميد الروي، المرجع السابق ،ص 187.

[2] علي تابليت، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2002-2003 ، ص 203.

المطلب الرابع :المحددات الجغرافية والبشرية:

تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دورا جوهريا في السياسة الخارجية الصينية، فشساعة مساحتها الجغرافية مكنتها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحتها وفرة وتنوعا كبيرا في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي. ويمكن رصد أهم المميزات التي كان لها انعكاس إيجابي على السياسة الخارجية الصيني في هذا الإطار في كل من: الموقع والمساحة، والموارد والثروات الطبيعية[1].

إن الجغرافية للصين بالتميز بعمق استراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية، والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم، سواء البرية منها بإشرافها على طريق الحرير، الذي يلعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وجنوب أسيا. أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر ومضيق فرموزا، الذي يفصل الصين عن تايوان. وعملت الصين على استغلال هذه الخصائص الطبيعية، لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستو ى معيشة أكثر من مليار ساكن، وتتبوأ مكانة تليق بحضارتها العريقة[2].

ومن جهة أخرى ، فإن قرب الصين من دول العالم الثالث، أثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بالتعاون جنوب – جنوب[3].

على خلاف اليابان تمتلك الصين الموارد الطبيعية المائية التي تعين على النمو الاقتصادي و الاستقلال الاستراتيجي [4]، حيث توجد داخل حدودها العديد من الانهار، تبلغ مساحتها 1000 كلم^2 وهي تتعدى 1500 نهر، ونهر اليانجستي هو اكبر نهر في الصين، ويبلغ طوله حوالي 6300كلم كما أنه

[1] إسلام عيادي وآخرون، السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا، 2017، ص 221.

[2] ليلى عاشور حاجم، موفق سالي عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، "مجلة قضايا سياسية، 2016 ،ص ص 25-26.

[3] .محمد اليوسفي، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها، من كتاب السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2017 ، ص14.

[4] مايكل إي بروان وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، مصر: المركز القومي للـــترجمة،2009 م، ص326.

ثالث أطول نهر على مستوى العالم، بعد نهر النيل في قارة إفريقيا ، ونهر اللمازون في أمريكا اللاتينية .و بالإضافة إلى ما تتوفر عليه الصين من موارد مائية، فإن الصين تتمتع بوجود احتياطات من مختلف الموارد الطاقوية الطبيعية، كالفحم والنفط والغاز إضافة إلى الطاقة النووية، ومختلف مصادر الطاقات المتجددة ، ورغم ضخامة الإنتاج الطاقوي الصيني إلا أن الإشكالية تكمن في مدى كفاية الموارد الطاقوية، المتوفرة محليا لسد الاحتياجات السكانية والاقتصادية، حيث تتمتع بدخول محدودة،إذ تشير التقديرات إلى امتلاكها لاحتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 3.21 مليار طن، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج ال تتعدى 09.6 مليار طن، إضافة إلى أن نصف الكمية 5.3 مليار طن قد تم استخراجها بالفعل، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ45.2 مليار تشكل2 %من الاحتياط النفطي في العالم، وذلك في وقت يمثل سكان الصين22 % من إجمالي سكان العالم ويضاف إلى ذلك كون الحقول النفطية الرئيسية في الصين والواقعة في المناطق الساحلية شرقي الصين قد دخلت مرحلة التراجع التدريجي وذلك بعد سنوات طويلة من الاستخراج[1].

و إن اتساع مساحة الصين تعنى أيضا إمكانيات اقتصادية أوفر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة . فقد بلغت في نهاية عام 2009(122) مليون هكتار" سهل الشمال الشرقي، سهل شمال الصين، وسهل الحوض أسفل لنهر "اليانجستي"، دلتا نهر اللؤلؤ، وحوض ستشوان" ، كل هذه المناطق هي أكبر تجمع للأراضي الزراعية في الصين، والبعض منها أراضي سوداء خصبة أو أراضي ذات تربة بنية طبقات تر بتها عميقة، او أراضي ذات بنية بنفسجية، تتمتع بمناخ دافئ ورطب وإنتاجها من المحاصيل الزراعية متوافر على مدار الفصول الأربعة، ومن تشمل المحاصيل الزراعية الأرز، القمح ، فول الصويا، الذرة ....الصفراء، اللفت ، قصب السكر، اوراق الشاي، القطن[2].

يسهم العامل البشري في التأثير في موقع قو الدولة ومدى تأثيرها في المجتمع الدولي، فالارتباط بين القوى البشرية والعوامل الاقتصادية يساهم بشكل كبير في توسيع القاعدة الإنتاجية وتقوية القدرة

[1] عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي ،2016 ، ص24،25.

[2] وو دي، لي سوي، وآخرون، الاقتصاد الصيني، العراق دار الذاكرة للنشر والتوزيع، دار النشر الصينية عبر القارات 2012 م،ص06.

الإجمالية للدولة، كما يعتبر العامل الديموغرافي عاملا رئيسيا في تحديد طبيعة الارتباط بين العامل البشري و قوة الدولة عسكريا، فالقوة البشرية توفر القاعدة اللازمة للقوات العسكرية، كما تلعب دورا في تحديد سياسات الدول الخارجية وفي رسم سياسات الدول العسكرية والاقتصادية، لاعتباره أهم مكـونات الــدولة على الإطلاق وأثمن مواردها[1].

وتعتبر الصين من أكبر دول العالم سكانا منذ قرون، ويشكل سكانها خمس سكان العالم، فقد بلغ عدد السكان في عام 2014 حوالي 1364270000 نسمة، ويتوزعون توزيعا متفاوتا وبذلك يشكل سكانها 21 %من سكان العالم و33 %من سكان أسيا . وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين ألن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية. وعليه فإن العدد الهائل من السكان، له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي [2].

ويتكون سكان الصين من 56 قومية صينية تتعايش مع القومية الكبرى الهان التي تشكل 90 %من سكان الصين، بينما تمثل القوميات ال55الاخرى 08 %فقط من السكان ، وتسكن هذه القوميات 50-60 %مساحتها. ومن أبرز هذه المجموعات القومية فيها هي مجموعة الهان ومجموعة المانشو ومجموعة التبت وقومية المغول والمجموعة المسلحة التي تتركز في شينغيانغ وننشينغهاي وقانصو. إلى جانب هذه المجموعات الكبيرة هناك أقليات كثيرة مثل:"المياو واللولوس و البوي والكاو". وتضم العديد من الأديان منها البوذية والطاوية والإسلام والمسيحية وأديان أخرى .إن هذه الكتلة البشرية الهائلة عامل قوة للدولة إذا تم استغلالهم من الناحية الاقتصادية والعسكرية لاسيما وإن ثلث سكانها أعمارهم تحت سن العشرين عاما ويقبلون على التعليم بطموح واستعدادهم للعمل المتواصل دول

[1] حمدان فهد السرحان، "أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية"1989-2003" ،مذكرة ماجيستر ،كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، 2005 ، ص30،31.

[2] محمد اليوسفي، مرجع سابق، ص .15

استسلام. إلا أنه في الوقت نفسه تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل لتطور سياسات الصين ولقضية الوحدة القومية لاسيما القويات المطالبة بالانفصال عنها[1].

وارتفاع نسبة الشيخوخة عام 2025 .فضال عن اللامساواة بين المقاطعات الساحلية والداخلية لان التنمية هي بالضرورة عملية نمو غير متوازنة ألن البعض يصبحون أغنياء أسرع من الآخرين.[2]

المطلب الخامس :المحددات المجتمعية والثقافية

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية.

ويتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية.[3]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت".

[1] .دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2001 ،ص264.

[2] كونراد زايتش، الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003 ،ص542.

[3] دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين، ط1، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لآداب، الكويت، 2001، ص 264.

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية و هندوسية.

و تعتبر الكونفوشية الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية، وتمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية. ويرى الكثيرون أن "كونفوشيوس" هو الصين، وأن أفضل طريقة لفهم الشعب الصيني هو فهم أفكار كونفوشيوس [1].

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ.[2]

ويمكن تلخيص اهم سمات وخصائص الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية في النقاط التالية :

– الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالخالق إلى الحد الذي تعلو فيه المشاعر الإنسانية فوق قانون البلاد، وتعتبر أداء الواجب ألخالقي على نطاق الأسرة أو العشيرة من احترام القوانين .

[1] عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية ، مجلة السياسة الدولية، أفريل، 1998 ، ص81-83.

[2] كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا ، ط1، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص 47.

– ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية، وإنما درجة استقامتها وإنجازها.

–الطاعة العمياء للسلطة، حيث تعتبر الطاعة العمياء لسلطة رب الأسرة الصورة المصغرة، التي يتربى عليها الطفل الصيني حسب الثقافة التقليدية وهو ما يؤدي إلى الإذعان إلى السلطة العليا في المستقبل.

–الاهتمام بالانسجام والسعي وراء الاستقرار، ويربط الكثيرون بين حال الاستقرار والسلام النفسي وبين طبيعة الحياة القائمة على الزراعة، والتي تتسم سياسة المجتمع بالاعتدال والحفاظ على الهدوء والاستقرار[1].

المبحث الثاني: المحددات الخارجية لسياسة الخارجة الصينية

تعد البيئة الخارجية من العوامل المؤثرة في دور الدولة، فتطرح هذه البيئة بمستوييها والدولي، مجموعة من المتغيرات تؤثر في حركية دور الصين إقليميا ودوليا[2].

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي ينتمي إليه الدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، وعليه لا يمكن لأي دولة– مهما بلغت من قوة– إتباع سياسة العزلة في النظام الدولي الذي يتميز باستقطاب حاد[3].

ولذلك فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث لأنهم يفسرون

[1] عبود زرقين، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الأول، ،ديسمبر 2014 م،ص46،47.

[2] مؤيد يونس، أدوار القوى الأسيوية الكبرى،"الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015 ،ص 78.

[3] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا– السياسة الدولية–، عدد 145، (جويلية– سبتمبر) 2001، ص 81.

ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره[1].

و انطلاقا من هذه المبادئ تتجه مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

المطلب الأول:المحددات الإقليمية

لقد حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن جوار مع الدول المحيطة بها، والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدمة، فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إندونيسيا، واتبعت عالقات أكثر تقاربا وأكثرا تعاونا مع باقي الدول ففي عام 1991 .تمت إعادة العالقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية والتوقف عن دعمها لها. وقد يصح القول إن هناك بعض المشكلات المعلقة مع فيتنام لكن الصين تأمل وتسعى في الوقت إلى حلها سلميا. وتسعى بالاتجاه نفسه مع كل من ماليزيا والفليبين ، وكذلك اعترفت بكوريا الجنوبية عام 1992 وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية،... فضال عن ذلك فإن الصين تسعى إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية و منغوليا وجمهوريات أسيا الوسطى ، وقد كان تطور هذه العالقات سببا في ضم الصين إلى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان أسيا والمحيط الهادي ، والمنبر الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق أسيا [2].

[1] بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول-دراسة حالة اليابان وإسرائيل-، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، جويلية 2003، ص ص08-09.

[2] عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي،)الامارات: مركز الامارت للدراسات والبحوث ،2000م،ص21.

وعلى صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي ، فإن الصين أبدت اهتمام بالعالقات معها ، من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة، وأبدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها بعيدا عن أي التزامات إيديولوجية أو ثقافية بهدف إقامة علاقات طيبة مع هذه الدول[1].

يتسم مسار العلاقات الصينية اليابانية بالتذبذب، فتاريخ هذه العلاقات يشير إلى عدم استمرارها على وتيرة واحدة، فقد تأثرت العالقات بين البلدين بظروف الحرب الباردة وما رافقها من سياسة الاستقطاب في العالقات الدولية. فاليابان كانت طرفا في سياسة الاحتواء التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين في مدة الحرب الباردة، لكن تعززت هذه العالقات بينهما في عامي 1978، 1972بعقد معاهدة السلام والصداقة على التوالي. لكن تطورات انتهاء الحرب الباردة من تغيير خريطة التنافس بين القوى الكبرى، وتضاءلت مخاطر قيام حرب طويلة الأمد بين هذه القوى وتكثيف التفاعلات الاقتصادية بين القوى الأسيوية، دفعهما إلى تحسين علاقتهما، وهذا بالنتيجة يدفع إلى نوع من الاستقرار الإقليمي وإحياء الوعي التاريخي بالهوية الأسيوية[2].

و يعد البعد الأمني وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية حيث سعت حكومة بكين لحل الأزمة الكورية بالطرق السلمية على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين البلدين تتأرجح صعودا وهبوطا، فقد دعت الصين كوريا الشمالية، إلى تجنب أجراء تجارب صاروخية لان ذلك من شأنه زيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وتهدد الصين باستخدام حق الفيتو على أي مشروع قرار يصدر من مجلس الأمن لفرض عقوبات على كوريا الشمالية، وتكمن رغبة بكين في أن تتفادى بأي ثمن كان حدوث تغير سياسي أو تغير اجتماعي سريع في كور يا الشمالية، كانهيار النظام

[1] هديل حربي، "مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21 ،"مجلة قضايا سياسية،2018م ص 263.

[2] مؤيد يونس، أدوار القوى الأسيوية الكبرى، ،الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2015 ص78.

مثال"سواء كان عن طريق العقوبات أو الحرب أو بفعل تحركات تقدم عليها بيونغ يانغ نفسها ما يمكن ان يتمخض في تقرير بكين و عن تبعات وأثار سلبية في الصين ومن بينها احتمالات [1] :

تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة من كوريا الشمالية إلى منشوريا ، على نحو قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في شمال الصين وخسارة دولة عازلة " شبه حليفة "وقيام وجود عسكري للقوات الأمريكية وتلك المتحالفة وإياها في كوريا الشمالية على مقربة من الحدود الصينية وظهور شبه جزيرة كورية موحدة حليفة لواشنطن[2].

وان علاقات الصينية الباكستانية و من بين كل الدول المجاورة تعتبر العالقة مع باكستان هي الأكثر قربا وأهمية فقد أقامت الدولتان عالقات دبلوماسية عام 1951 وبهذا كانت باكستان الأولى من بين الدول الإسلامية وكذلك الثانية في جنوب أسيا بعد الهند ، التي تقيم عالقات دبلوماسية مع بكين، وظلت الدولتان حليفتين قويتين منذ ذلك الحين وتتجلى قوة هذه العالقة من خلال التفاعل الإيجابي بينهما على مر السنين، فعلى سبيل المثال في الحروب الهندية الباكستانية عام 1965-1971 وقفت الصين إلى جانب باكستان ضد الهند ودعمت التحالف بين باكستان والولايات المتحدة الامريكية، ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 وقدمت أيضا المساعدة لباكستان لتصبح قوة نووية عام 1998 ،واستخدمت حق النقض في مجلس الامن الدولي لأول مرة عام 1972 لمنع قبول بنغلادش في الأمم المتحدة، وفي المقابل لعبت باكستان دورا حاسما في الزيارة التي أذابت الجليد بين الصين والواليات المتحدة لمستشار الأمن القومي"هنري كيسنجر" إلى الصين عام 1970. وكانت باكستان واحدة من دولتين فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب كوبا، التي دعمت الصين بعد حادثة "ميدان تيانانمين" 1989 وأضف إلى ذلك أن الدولتين تتمتعان بعلاقات تعاون وثيق في

[1] محمد صالح ربيع، "القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية "رؤية جيوبوليتكية،"مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ،2017م،ص 35.

[2] محمد صالح ربيع، المرجع السابق، ص 12.

مجالات التجارة والحدود والمجال العسكري، ما يعني حكما أن باكستان لديها الأفضلية بين العديد من حلفاء الصين الدبلوماسيين[1].

و على الرغم من ان الهند كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالصين الشعبية بعد ثالثة أشهر من قيامها عام 1949 ،وتبادل الزيارات بين البلدين عام1954 عندما زار نهرو الصين ، وكذلك زار رئيس وزراء الصين" شو إن الي " الهند ، كما حضرت الصين مؤتمر باندونج عام 1955 ، فإن العلاقات بين البلدين شهدت توترا بينهما بسبب الحرب على الحدود [2]، حيث تدعي الهند أن الصين تحتل جزءا من أراضيها الحدودية، بينما تدعي الصين بأن الهند تحتل جزءا من الأراضي الصينية ، كما أن تطوير الهند لقوتها العسكرية يكون بهدف رئيسي لحمايتها من الصين وليس من باكستان، ونجد أن الصين تسعى لإقامة علاقات وطيدة مع باكستان وتمدها بالتكنولوجيا وتتعاون معها في المجال النووي، وهذا يمثل تهديد الامن الهند ، لذلك تسعى الهند لدعم قائد التبت و دعم استقلال إقليم التبت عن الصين ، كما تسعى الهند لإقامة علاقات مع الدول المجاورة للصين، وذلك لتعزيز موقفها عند التفاوض مع الصين كالعالقات بين الهند وفيتنام، حيث تبيع الهند الصواريخ لفيتنام وتتعاون معها في التنقيب عن المعادن في بحر الصين الجنوبي[3].

و يغلب على العلاقات الصينية الروسية طابع التنسيق بينهما، فالعالقات بينهما لها تاريخ طويل ففي 1949 أقيمت عالقات دبلوماسية بين الصين والتحاد السوفياتي ضد الواليات المتحدة، وفي فترة الستينات حدث صدام بينهما حول مناطق حدودية إلى أن وقع البلدين على اتفاقيات حسن الجوار. لتعود العلاقات بينهما بعد انتهاء الحرب الباردة [4]،حيث حصل توافق سياسي في الرؤية "الصينية –

[1] رايموند لي،" الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية – الباكستانية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2016 م ص2.

[2] حمد سليم البرصان، "الصراع الاستراتيجي في جنوب أسيا"، التقـرير الاستراتيجي الأول، ،السـعودية: مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2003 م،ص 462.

[3] لبنى عبد الله محمد على، إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية"، من كتاب السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي،2017 م،ص 102.

[4] .لبنى عبد الله محمد علي ،مرجع نفسه ، ص 103.

الروسية" على ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية ورفض مشروع الدفاع الصاروخي والتوسع الشرقي للناتو، ونجد في مواقف البلدين في منظمة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص في مجلس الأمن " كقضية سوريا" والتي ترمي إلى التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية والحد من الانتشار النووي، فضال عن التنسيق الأمني بينهما في منطقة أسيا للتصدي للإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والحركات الانفصالية[1].

المطلب الثاني: المحددات الدولية

كانت الصين قد تعرضت للتهميش في العالقات الدولية في أعقاب الحرب الكورية. وقد ساهم تخفيف التوتر في عالقات الصين الدولية وسقوط الاتحاد السوفياتي، في تسريع التغير الذي شهده موقع جمهورية الصين الشعبية ودورها على مسرح الاحداث الدولية ، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت الإمبراطورية الوسطى تسعى لان تكون قوة فاعلة في استقرار العالم وتطوره[2]

لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية، على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي، أخدت معالمه تر تكز على معطيات اقتصادية .وكذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع " الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشط في مرحلة القطبية الأحادية ، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، فتثبت من خلاله مكانتها الدولية [3].

[1] محمد صالح ربيع، مرجع سابق، ص.8

[2] حكمات خضر العبد الرحمن، "عرض كتاب السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة "، مجلة سياسات عربية ، 31/05/2017،ص143.

[3] عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2000 ، ص 16.

و شهدت العلاقات الصينية- الأمريكية انفراجا مع زيارة جيانغ زيمين الى واشنطن في 1997 ،وهي الزيارة الأولى لزعيم صيني مند ثمانية عشرة سنة، تلتها الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى بكين في 1998 ،ومع ذلك فإن هذا التحسن لم يكن داما وال متواصلا. فالعلاقات بين البلدين انهارت بسرعة بسبب الاتهامات التي وجهتها بكين للواليات المتحدة الأمريكية في دعم الحكومة التايوانية، في المقابل، كانت الصين في مرمى الاتهامات الأميركية، إذ اتهمت واشنطن بكين بعدم احترام الاتفاقيات العسكرية والتجارية الموقعة بين الطرفين، ومخاطر نقل التكنولوجيا الأمريكية وزيادة عمليات التجسس الصينية على الواليات المتحدة الامريكية[1].

و على الرغم مما تبديه الصين في بعض الأحيان من عدم الرضا عن الأنماط الدولية التي تخضع للنفوذ الأمريكي، وهو ما ظهر في مساعيها للقيام بدور أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال القيام بأنشطة متعددة كان آخرها إنشاء" المصرف الأسيوي للاستثمار" الجديد الذي سيمثل مصدرا مهما للقوة الناعمة الصينية، فإن الصين تدرك أن التقارب "الصيني – الأمريكي" سوف يسهم في الحد من التهديدات لوحدة الصين السياسية ويعزز السالم والاستقرار في منطقة شرق أسيا، فضال عن أنه سيفسح في المجال أمام حل المسائل العالمية كالبيئة والإرهاب والهجرة وغيرها، وسترحب الواليات المتحدة الأمريكية بالتقارب مع الصين، لكونها ترى أن الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة. كما أن التقارب مع الصين سيسهم في منع حدوث تحالفات استراتيجية "صينية – روسية"، موجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و تنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يمثل نموذجا، يمكن أن يساهم في تعزيز نهج التعددية القطبية، فهو يمثل بالنسبة لها قوة، وربما قطبا جديدا، إن لم يكن قادرا على موازنة القوة الأمريكية فيمكن ان يساهم في إضعاف القطب الأمريكي، الذي يصب في النهاية في خدمة مصالح الطرفين في بناء عالم متعدد الأقطاب. وتتمثل الأمور الأساسية في الخلافات الصينية الأوروبية في قضايا حقوق

[1] .حكمات خضر العبد الرحمن، "عرض كتاب السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة مجلة سياسات عربية .، 31/05/2017، ص 143.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 ،ديسمبر 2015 ص 22.

الإنسان ورفع الحظر المفروض على الصين فيما يتعلق بالتسليح منذ 1989 ، والقضية التايوانية إذ يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة حل الخلاف بين البلدين سلميا [1].

و ترتكز علاقات الصين في منطقة الشرق الأوسط، على عدد من العوامل وهي كالتالي ::

-تسعى الصين لحماية مصالحها الاقتصادية، وخصوصا فيما يتعلق بالنفط، فعلي الرغم من تعـزيز الصين إلنتاجها من النفط إلا انها لا تزال تحتاج إلى نفط الشرق الأوسط — .

-تسعى الصين إلى إثبات وجود دور لها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا كان واضحا في موقفها من الثورة السورية ووقوفها بجانب روسيا ضد توجهات الواليات المتحدة الأمريكية في هذه القضية .

-السعي لبناء عالقات اقتصادية مع دول المنطقة أكثر من بناء تعاون سياسي

-تشجيع الحوار لحل الأزمات في الشرق الأوسط، واستبعاد أية تحركات صينية عسكرية في المنطقة.

-تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والبيئة من أجل تحسين القدرات العلمية والتقنية للدول العربية، وتعزيز التعاون بينهم لمكافحة قضايا التلوث .

- تشجيع الحوار الثقافي وحوار الحضارات، وتشجيع التواصل بين الخبراء والباحثين والتواصل بين مراكز الفكر الصينية والعربية، التعاون من أجل مواجهة الإرهاب[2].

و من المعلوم أن الصين دخلت الأمم المتحدة عام 1971 لتحل محل تايوان، وقد سعت في المراحل الأولى لمساندة حركات التحرر والتصويت لصالحها، غير أن تأثير ذلك كان محصورا في الأمم المتحدة، لكن السياسة الصينية تجاه الأمم المتحدة، بدأت تعرف نوعا من التغير بعد عام 1978 حيث اتسمت بالسمات التالية:

[1] حكمات خضر العبد الرحمان، مرجع سابق، ص.145

[2] .لبنى عبد هللا محمد علي، مرجع سابق، ص. 112

– عدم الاعتراض الجاد على السياسات الغربية داخل مجلس الأمن الدولي، وقد أخد ذلك شكل الامتناع عن التصويت في بعض الأحيان.

–مازالت مساهمة الصين في نشاطات الأمم المتحدة محدودة، وقد يعود ذلك ألسباب اقتصادية من ناحية، ولعدم توافر تقاليد دبلوماسية صينية في هذا المجال من ناحية أخرى. فقد بقيت الصين خارج الأمم المتحدة قاربة ربع قرن

–تغليب النزعة البرجماتية على سلوكها في المنظمة الدولية ، وميلها للتراجع كلما تأزم الموقف كما حدث عند ترشيحها لوزير خارجية تنزانيا أمينا عاما لألمم المتحدة [1].

المبحث الثالث: البيئة القرارية في السياسية الخارجية الصينية

يكون صنع القرار اختيارا لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية[2].

المطلب الأول: الفواعل الرسمية في صناعة القرار الخارجي الصيني

للقيادات السياسية دورا بارز في رسم السياسة الخارجية والداخلية للصين، فكما هو معلوم فإن الزعامات الفردية لها دور كبير في النظام السياسي الصيني. وهذا ليس بالغريب كون النظام السياسي الصيني يصنف ضمن الأنظمة الشمولية المغلقة، و رغم كونه كذلك إلا أن القيادة السياسية لها مميزات تختلف كثيرا عن باقي القيادات السياسية في الأنظمة السياسية الأخرى في العالم، ولها دور كبير في عملية صنع القرار الخارجي[3].

---

[1] عبد الحي وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978–2010 ،) الإمارات العربية المتحد : مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص186

[2] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ط2، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة جدة ، 1984، ص41.

[3] محمد قروش،" السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي في لالتحوا لت الدولية 2001–2010 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية العالقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،ص. 113

و لقد تعاقب على سدة الحكم في الجمهورية الشعبية الصينية ستة رؤساء "ماوتسي تونغ " ZEDONG MAOإلى "هوا جوفينغ "GUOFENG HUA عام 1976 ،إلى "دينغ شياو بينغ 1978 XIAOPING DENG " ومن دينغ إلى "جيانغ سيمن 1994 " ZEMIN JIANGومن جيانغ إلى جينتاو" HINTAO عام 2002 ومن "هو جينتاو" إلى الرئيس الحالي، شي جين بينغ " JINPING XI" وكانت السياسة الخارجية في عهد الرئيس "ماو" تحدد من قبله ، حيث كان من أكثر الزعماء الصينيين الذين تمتعوا بسلطة شمولية ، ولم يكن محل خالف من قبل الصينين[1].

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين مع تعاقب مختلف القيادات ، ففي عهد " ماو تسي تونغ"كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم إتخاذها بطريقة

عائلة كورليون في قصة GOD FATHER فكان ماو بمثابة " الأب الإله"، صاحب القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة طول حكمه ولم يكن لمعارضة أو رد نقض قرارات الزعيم في أي موقع كان حتى ولو كان في أعلى الهيئات القيادية للحزب بما فيها الدائرة الضيقة المعنية بصناعة القرار، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله رافض القرار أو غير الموافق عليه الاكتفاء بالصمت، كما حدث عندما إتخذ "ماو" قراره بالإنخراط في الحرب الكورية ضد الواليات المتحدة الأمريكية عام 1950 بموافقة بسيطة من أعضاء المكتب السياسي وإكتفاء الاخرين بالصمت[2]

وبرحيل "ماو" عام 1976، وبعد أن مرت الصين بمرحلة من الإضطرابات والإنتكاسات السياسية وطرأت تطورات هامة وجذرية على هيكلية الحزب- فقد تبنى المؤتمر والاجتماعية والإقتصادية العام الثاني عشر عام 1978 ماعرف بسياسة الإصالح والإنفتاح ورفع شعار" الإشتراكية ذات الخصائص الصينية" لكن ذلك لم يؤثر على طبيعة إتخاد القرار التي ظلت تتسم بالفردية وتخضع لسلطة "دينغ شياو

[1] محمد محمود صبري صيدم، النفط في السياسة الخارجية الصينية"، ذكر ما يستر، كلية الاقصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، 2014 ص. 56

[2] عدنان خلف حميد البدراني، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماو تسي تونج ودينج تشاو بنج "دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 04 ،2015 م،ص57.

بينغ" الذي اعيد له الإعتبار بعد أن كان قد جرد من كافة مناصبه القيادية الحزبية والحكومية ثالثة مرات ولعل قراره الفردى الكبير بتطبيع العالقات مع الولايات المتحدة عام 1978 بالرغم من الجدل القائم آنذاك في أوساط قادة الحر ب والجيش خير مثال على ذلك. و لم ينسحب "دينغ شياو بينغ"، من قيادة الصين عام 1993 ،إلا بعد أن حدد إتجاه الحزب والدولة لعدة سنوات قادمة ، فعلى صعيد القضايا الدولية، مثال لخص سلوك الصيني بثمان وعشرين كلمة صينية فقط، لتزال حتى لأن تعتبر الأساس والفكر الهادئ ألي تحرك أو سلوك صيني تجاه القضايا الدولية وهي: " الترقب الهادئ،التمرس بثبات،المعالجة المتزنة، التربص للفرص، البراعة في البلادة وإلاختباء، تجنب القيادة أو التحالفات، وإنجاز ما يمكن إنجازه ،وترحيل الخلافات.[1]

لقد ساهم "دنج" في وضع الصين في مسار التحديث والإصلاح، وواصل المسيرة من بعده القيادي البارز " جيانغ زيمين ZEMIN JIANG "في أواسط التسعينات، ليعبر عن التكيف الإيجابي للصين مع المتغيرات الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة، وأحداث الميدان السماوي في بكين عام 1989 ،فقد زار الواليات المتحدة الأمريكية ثالثة مرات، رغبة منه في توطيد العالقات الإستراتجية مع هذا البلد كما زار الدول الغربية الهامة في أوروبا وقام بجوالات في إفريقيا وأسيا والشرق الأوسط، ولعله أكثر القادة الصينين في العصر الحديث، الذي عبر عن الانفتاح الحقيقي على الثقافات والحضارات[2].

شهدت الصين عملية هامة في مجال إنتقال السلطة من جيل إلى جيل، حيث إنتقلت السلطة بطريقة سلسة وسلمية ويظهر ذلك بوضوح خلال الفترة من سنة 2002-2003 حيث انتقلت إلى الجيل الجديد، الذي لم يشارك في الثروة الشيوعية هذا الجيل ممثلا في الرئيس "هو جين تاو HU JINTAO " . ورئيس وزارءه " واللذان يمثلان الاستمرارية والإعتدال في السياسة المتبعة خلال هاته الفترة لقد أدى وصول قيادة جديدة إلى السلطة، ومن الجيل الجديد إلى التخلي تدريجيا عن النزعة

[1] عزت شحرور، "صناعة القرار في الصين، مراكزها وتطورها"، ذكر ما يستر، كلية االاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2014 ، ص 3-4.

[2] عبد القادر دندن،المرجع السابق،ص63.

الفردية التسلطية في صناعة القرار لصالح النمط المؤسساتي خاصة القرارات المصيرية التي تتعلق بالسياسة الخارجية، كما أن دائرة صنع القرار في الصين في إتساع مستمر[1].

وعلى الرغم من ان " جيانغ زيمين" عاد ليمسك بزمام قيادة أعلى ثلاثة مناصب قيادية لأول مرة منذ رحيل "ماو تسي تونغ"، وهي رئاسة الحزب والدولة واللجنة العسكرية المركزية، إلا أن عملية صناعة القرار شهدت تحولا واضحا بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية، ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وعددها 9 أعضاء تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في نوفمبر 2012 ولكن ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية والذكورية حيث لم تستطيع أية إمراءة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها[2].

و تأسس الحزب الشيوعي الصيني في عام 1921 ،وهو الحزب الحاكم في الصين والممثل لمصالح الشعب الصيني كله، والنواة القيادية للاشتراكية الصينية، حكم الصين منذ عام 1949 ،ويسيطر المكتب السياسي على ثالثة أجهزة هامة أخرى ويضمن الحفاظ على الخط العام للحزب، وهذه الأجهزة هي لجنة الشؤون العسكرية التي تسيطر على القوات المسلحة، ومجلس نواب الشعب أو البرلمان، ومجلس الدولة الذارع الإداري للحكومة[3].

و تمثل اللجنة العسكرية المركزية التابعة المركزية للحزب الشيوعي، أحد الأجهزة العليا في الدولة مع مجلس الدولة والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العليا. تقود اللجنة العسكرية القوات المسلحة في الجهاز العسكري والقيادي للقوات المسلحة الوطنية [4].

ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، ويوافق المجلس الوطني او لجنته الدائمة على الأعضاء الاخرين الذي يقوم بتسميتهم رئيس اللجنة، واللجنة العسكرية المركزية مسؤولة

[1] محمد قروش، مرجع سابق، ص156-157.

[2] عز ت شحرور، مرجع سابق، ص. 4

[3] علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع 2010 ، لبنان،ص.32- 33.

[4] اللجنة العسكرية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي، نقال عن موقع الصين بالعربي تاريخ arabic.pepole.com

أمام رئيسها، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب، وله سلطة الإقرار النهائي للشؤون التي تدخل في نطاق وظائف وسلطات اللجنة العسكرية المركزية[1].

المطلب الثاني: الفواعل الجديدة المؤثرة في صناعة القرار الخارجي للصين

شهدت الصين كما هو العالم الذي توجد فيه تطورات وتغيرات متسارعة تصاعد معها دورها على الصعيد الدولي ، حيث برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة ونزع التسلح، فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات وتشابكات جديدة أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة ال سيما مثل وزار ة التجارة التي لعبت دورا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية وبالتحديد منذ عام 1993 ،بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان إقتصادية بحتة فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في 2 مجال تقديم المساعدات أو الإستثمارات مثل إفريقيا[2]

إتسعت دائرة صنع القرار في الصين فلم تعد محصورة في المؤسسات والجهات التقليدية المعروفة كالرئيس، ورئيس الوزراء والمجلس الوطني لنواب الشعب والحزب الشيوعي وجيش التـــحرير الشعبي وهذا ما فسح المجال لظهور مؤسسات وعناصر جديدة فاعلة في عملية صنع القرار في الصين. ومن بين احد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه "المجموعات القيادية الصغيرة " المتشكلة من هيآت الإدارة الحكومية والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية ومن هذه اللجان القيادية المصغرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:[3]

-المجموعة القيادية المصغرة للشؤون الخارجية

[1] عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير "نماذج مختارة" الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص.26

[2] عز ت شحرور، مرجع سابق، ص.06

[3] .عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص.66

-المجموعة القيادية المصغرة لشؤون الأمن القومي.

و تلعب وزارات الخارجية والتجارة والأمن في صنع القرار السياسي الصيني

ضاعف صعود الصين العالمي ونشاطها الدبلوماسي من الدور الذي يجب ان تقوم به وزارة الخارجية الصينية، والمتمثل في إدارة العالقات الدبلوماسية والملفات الأخرى التي تتعلق بعالقات الصين متعددة الأطراف، وقد نجح ممثلو الصين في المنتديات العالمية في الحصول على أغلبية مؤيدة لمصالح بالدهم بعد أن تمكنوا من إفشال المخاطر التي يمكن أن تنتج عن التحالفات المعادية للصين، وقد منحت تلك المزايا التي تمتعت بها وزارة الخارجية الصينية إضافة إلى فعاليتها في مجموعات القادة، من القيام بدور نشيط في عملية صنع القرارات التي تتعلق بالمسائل والقضايا العالمية[1].

ساهمت عوامل عديدة في زيادة فعالية وزارة التجارة الصيني في عملية صنع القرار السياسي الصيني الخارجي: دخول الصين منظمة التجارة العالمية 2001 ،والنمو الاقتصادي الكبير، ودخول الصين عمليات تفاوض للتبادل التجاري الحر، واستثمار الاحتياطات الأجنبية

المتزايدة باستمرار في الخارج والدور الذي أدته وزارة التجارة الخارجية في عملية التقارب الصيني الغربي، كما تشارك وزارة التجارة في العمل الاستثماري، الذي تقوم به الشركات الاستثمارية الصينية التي تقوم بها في الخارج. إلا أن ذلك ال يخلو من عدم فعالية في عمل الوزارة ، إذ يشير "جون بيير كابيستان " ، إلى أنه مع " استمرار الخلافات البيروقراطية العميقة مع البنك المركزي، كانت ض الشركات الوطنية ،أو شركات الاستثمار الجديدة في الخارج، ذات طبيعة محبطة للعمل الدولي لهذه الوزارة القوية على الرغم من مشاركة رئيسها بعدد من مجموعات القادة[2].

هناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد في صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن، التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين لألعاب الأولمبية عام 2008حيث برزت الهواجس الأمنية

[1] عز ت شحرور، مرجع سابق، ص.06.

[2] فريدة العلمي ،السياسة الخارجية للصين تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي ،مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014-2015 م،ص40.

لضمان نجاحها، فتم اللجوء إلى قوى الأمن للاضطلاع بهذه المهمة كما عزز من شأن هذه الوزارة اندلاع أحداث العنف في إقليمي التبت وشينجيانغ تركستان الشرقية وصولا إلى ما يعرف بـ"الربيع العربي"، وخشية القيادة الصينية من انتقال عدواه إلى شوارع وميادين المدن الصينية كل تلك الأحداث أدت إلى اعتماد الحكومة والحزب على دور قوى الأمن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى تضخم هذه الأخيرة وزيادة نفوذها، وحصولها على امتيازات ومصالح مكتسبة، ورفع ميزانياتها المالية للتجاوز بكثير ميزانيات الجيش [1].

وهناك العديد من اللجان والوزارات في إطار عمل مجلس الدولة، تعمل على تطبيق استراتيجية النفط الصينية وخاصة بإفريقيا ، حيث ترى أنها ترتبط ارتباط وثيقا بنموها الاقتصادي وأمنها القومي، وتركز اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، التي كانت تسمى سابقا لجنة الدولة لتخطيط التنمية، على إدارة وصياغة خطط للنمو الاقتصادي الصيني، إذ تعمل على تنسيق الاستراتيجيات وتدير احتياطات الصين 3من النفط، كما توافق على اقتناء الموارد من الخارج[2]

ان معهد الصين للدراسات الدولية هو معهد حكومي يجمع بانتظام نخبة من الأكاديميين، وقادة شركات، وأعضاء في الجيش والحكومة لاستنباط استراتيجيات للبلاد ، حيث أنه بناء على نصيحة هؤلاء جزئيا ، تقوم بكين بتشجيع ممثلين من الشركات التي تسيطر عليها الدولة للتوصل إلى اتفاقيات استكشاف و إمداد مع الدول المنتجة للنفط، والغاز، والموارد الأخرى[3].

و لقد دخلت عناصر جديدة بمصالحها وأهدافها المتباينة، كعوامل مؤثرة ضمن عملية صنع القرار الخارجي في الصين، ونقصد بذلك السلطات المحلية وسلطات الأقاليم، التي تخوض صراعا مع الحكومة المركزية في بكين، بشأن تخصيص الموارد والسيطرة على النشاط الاقتصادي، ولم تعد "شنغهاي" أو

[1] فريدة العلمي، مرجع سابق، ص 40.

[2] شـريفة كالع، "البعد الطاقوي في الاسـتراتيجية الصـينية أتجاه إفريقيا" ، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصـيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية،نقال عن الرابط .
http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/3163

[3] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007 ،ص 13

"جوانغ زهاو" مثال تلتزمان بالقرارات المركزية الصادرة من بكين. ومن ثم فإن النخبة التي تصنع السياسة الخارجية لم تعد تشعر بالاطمئنان على مراكزها، مما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات قد تثير معارضة قوى أخرى داخل النظام، وهذا من شأنه أن يقلل من انفراد الحزب الشيوعي وقادته بعملية صنع القرار في الصين[1]

ويعكس انتشار مبادرات ما دون الدولة –لا مركزية اتخاذ القرار الخارجي– خاصة فيما يتعلق بالمسائل التجارية والاقتصادية. والتي تعود جذورها إلى انفتاح الصين وسياسات الإصلاح في أواخر السبعينات فقد حصلت سلطات المقاطعات والسلطات البلدية على امتيازات خاصة، وامتيازات المشاركة، في رسم السياسات ومساعدات مالية من بكين لتسهيل الاستثمار الأجنبي والانخراط في التجارة الخارجية على حد سواء[2]

[1] عبد القادر دندن، المرجع سابق، ص. 67

[2] كريس ألدن، الصين في افريقيا، شريك ام منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الأمارات العربية المتحدة: الدار العربية ناشرون،2009 م،ص ص. 45-46

الفصل الثاني:

أثر عامل الطاقة على السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: الأمن الطاقوي الصيني : الهواجس و المفهوم

إن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها, إذ ان حيوية هذه المادة (النفط) وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول.ومما زاد من اهمية النفط هو فشل المحاولات العديدة التي جرت وما زالت جارية من قبل الدول الصناعية, لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية, وذلك لإرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل, وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط.وفي ضوء ذلك، فإن أهمية النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة. فالأولوية الممنوحة للاعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر الطاقة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق التي تضم مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية، يؤكد أن التنافس على موارد الطاقة سيكون السمة المميزة للبيئة الإقليمية والدولية، ولذلك أولت الصين هذه المسألة أهمية كبيرة في مضمون أجندتها الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. و تواجه الصين مشكلة نقص الاكتفاء الذاتي من الطاقة بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي أجبرها على زيادة الواردات من معظم المصادر وخاصة النفط. أدى هذا التوجه الخارجي المتزايد إلى اعتماد الصين على أسواق الطاقة العالمية ، وإلى جانب الاستهلاك المتزايد ، أدى إلى هوس بتأمين إمداداتها الخاصة من، لدرجة أن الصين تخلت عن مفهوم أمن الطاقة الذي تبنته.

المطلب الأول: التبعية الصينية في مجال الطاقة

تواجه الصين مشكلة نقص الاكتفاء الذاتي من الطاقة بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي أجبرها على زيادة الواردات من معظم المصادر[1] وخاصة النفط. أدى هذا التوجه الخارجي المتزايد إلى اعتماد

[1] جميلة طيب،السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد 13،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،ديسمبر 2019م،ص15،16.

الصين على أسواق الطاقة العالمية ، وإلى جانب الاستهلاك المتزايد ، أدى إلى هوس بتأمين إمداداتها الخاصة من، لدرجة أن الصين تخلت عن مفهوم أمن الطاقة الذي تبنته.. "فالصين اعتبرت في سنة 2014 المستهلك الأول للطاقة قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأولى منذ 2006من حيث انبعاثات الغازات الدافئة. لقد تضاعف استهلاكها للطاقة بنسبة 5.2 بين 2000و 2013 و الذي يعتمد بصورة كبيرة على الفحم و النفط، بحيث يبقى الفحم المصدر الأول للطاقة 66 بالمائة من الاستهلاك في 2015 متبوعا بالنفط 21 بالمائة في 2015 الغاز الطبيعي 5 بالمائة والنووي 1.1 بالمائة في 2015.ويشكل في الواقع هذا الاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة وخاصة النفط تحديا كبيرا للصين وذلك منذ سنة2003 حين فاق لأول مرة استهلاكها لهذه المادة إنتاجها الوطني لتصبح من بين أكبر الدول المستوردة لهذا الموارد الطبيعي، إذ"تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استيراد النفط في عام 2017 و يتنبأ الخبراء بارتفاع هامشي في سنة

...2018وحسب تقرير الوكالة الأمريكية للمعلومات حول الطاقة تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام في 2017 ب 8.4 مليون برميل يوميا مقابل 7.9 مليون للولايات المتحدة الأمريكية مما يسفر عن الأهمية المتزايدة للاستيراد استجابة للطلب الوطني للصين من هذا المورد الطبيعي " .هذا العجز البترولي المتزايد يجعل من الصين تعتمد بنحو خطير على الواردات الكثيرة ب ...فالواردات الصافية الصينية والمقدرة ب 15 بالمائة من الواردات الأمريكية في سنة 2001 قد تصل إلى 60 بالمائة في 2030". و تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم مصادر النفط للصين ، تليها القارة الإفريقية باعتبارها الشريك الاستراتيجي الثاني للصين ، لذلك توسع روسيا دائرة مصادر الطاقة الآمنة إلى أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى والقوقاز. ، ان "معدل اعتماد الصين على الطاقة أقل من 11 بالمائة وهو اقل بكثير من معدل الاعتماد على النفط الذي يبلغ حوالي 60 بالمائة. باستخدام مؤشر الاعتماد على النفط لقياس مدى اعتماد الصين على الطاقة ، ليس من المستغرب أن أصبحت عبارات مثل "تهديد الطاقة الصيني" شائعة على المستوى الدولي[1].

[1] جميلة طيب،المرجع السابق، ص15،16.

كما صاحب النمو الاقتصادي للصين ارتفاعا سريعا في احتياجات الغاز الطبيعي الذي "ارتفع إجمالي استهلاكه السنوي بين عامي 2005 و 2014 من 46.4 مليار متر مكعب إلى 185.5مليار متر مكعب بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 11.6% مما اسفر عن استيراد المزيد من هذه الطاقة لتغطية ذلك الفارق بين الانتاج و الاستهلاك سواء من جانب القطاع الصناعي أو من طرف الأسر ، اذ و "حسب التقديرات المستقبلية سيقدر الطلب الصيني على الغاز الطبيعي 350 مليار متر مكعب في 2020 و 550 مليار متر مكعب في 2030 الأمر الذي سيخلق فارقا مع الانتاج والذي ستغطيه الواردات ب 172.5 مليار متر مكعب في 2015و 238 مليار في 2020 فالصين تحولت منذ 2007 من دولة مصدرة لهذا المورد الطبيعي إلى دولة مستوردة له محتلة المركز الرابع بعد اليابان، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .أما بالنسبة للفحم فان الصين وأمام الارتفاع المتزايد لاستهلاك الطاقة زادت من إنتاجها للفحم باعتباره المادة الأكثر تواجد في أراضيها 95 بالمائة من احتياطاتها للطاقة الحفرية "اذ يمثل الفحم 70 بالمائة من استهلاك الطاقة الاولية للصين وتقريبا 80 بالمائة من توليدها للكهرباء.. فبنسبة 13 بالمائة من الاحتياطات العالمية تعتبر الصين الدولة الأكثر أهمية من حيث انتاج الفحم (وتستهلك لوحدها ما يعادل باقي دول العالم). الفحم اذا ضروري في المزيج الطاقوي للصين و سيمثل و لمدار ثلاثة عقود القادمة على الاقل قاعدة امنها الطاقوي ويمثل الجدول التالي تطور استهلاك الطاقة بكل مصادرها[1].

ان ازايد استهلاك الطاقة في الصين منذ سياسية الإصلاحات الاقتصادية لمسايرة النمو الاقتصادي و خاصة فيما يخص النفط والفحم الحجري رغم محاولة الصين التقليل في السنوات الاخيرة من نسبة هذه المادة في مزيجها الطاقوي اذ جعل الاستعمال المكثف لهذه الطاقة الملوثة " من الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث انبعاثات الغازات الدافئة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون بحيث أدى " اعتماد الصين الشديد على الفحم الحجري إلى جعلها تتخطى الولايات المتحدة بوصفها أسوا البلدان الباعثة لغازات البيوت الخضراء ويمتد اثر هذا التلويث إلى كوكب الأرض برمته ... ثم ان ستة عشر مدينة من أصل أكثر من ست وعشرين مدينة اشد تلوثا في العالم موجودة في الصين "مما أسفر عن آثار ايكولوجية

[1] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 17.

خطيرة تهدد المجموعة الدولية وكذا حياة الصينيين يوميا ".لقد وصل تلوث الجو إلى درجة عالية بسبب انبعاث الغازات السامة من محطات الفحم بالإضافة إلى عدد الوفيات في المناجم. ولهذا و نظرا للاستياء المتزايد من طرف الصينيين والمجموعة الدولية حول الاستعمال المفرط للفحم خاصة، تحاول الصين تخفيض حصة الفحم من مزيجها الطاقوي تدريجيا لتصل إلى 63 بالمائة في 2020 و 55 بالمائة في 2040 بهدف تحقيق كفاءة طاقوية متزايدة" ".وعليه، أسفرت تبعية الصين الكبيرة في مجال إمداداتها النفطية خاصة وكذا الانشغالات البيئية الكثيرة حول الاستعمال المفرط للفحم وضرورة محاربة الاحتباس الحراري عن محاولة الصين البحث عن بدائل وتنويع مزيجها الطاقوي ليتضمن بنسب أكبر الطاقات المتجددة والطاقة النووية. كما تشجع الصين الاستثمار في الطاقات المتجددة. ولهذا لا تشكل الإمدادات الطاقوية رهانا يجب على الصين رفعه بل أكثر من ذلك تعتبر هذه الإمدادات واحدة من بين أهم المخاطر الجيوسياسية التي تهدد الأمن القومي للصين في أحد أبعاده والمتمثل في الأمن الطاقوي[1].

المطلب الثاني: المفهوم الصيني للأمن الطاقوي

هناك اختلافات كبيرة في كيفية تعريف أمن الطاقة ، اعتمادًا على سياسات كل بلد ووجهات نظره حول ما إذا كان منتجًا للطاقة أو مستهلكًا لهذا المورد النادر والحيوي ، والذي يشار إليه بالمنافسة عليه بأسعار معقولة. يرتبط مفهوم أمن الطاقة للدول المنتجة والمصدرة بمفهوم الحفاظ على الطلب عند الحد الأقصى ، حيث تهدف إلى إبقاء العرض أقل من الطلب من أجل تحقيق عمر أطول لاحتياطياتها. إن مفهوم أمن الطاقة في الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة لا يتعلق فقط بتقديم أسعار مرتفعة تزيد من عائداتها المالية ، ولكن أيضًا باستقرار الأسعار. في المستويات الأدنى ، من خلال سياسات الحد من الطلب على الطاقة بحيث يتجاوز العرض الطاقة الطلب. لضمان أمن الطاقة ، تعمل الدولة على تنويع مصادر طاقتها من خلال استبدال الطاقات المتجددة والبديلة.[2]

[1] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 18.

[2] عباسة جيلالي، الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 " احمد بن بلة"،ب.س،ص01.

وقد عرفت الأمم المتحدة أمن الطاقة في سنة 1999 بأنه:''الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، و بأشكال متعددة و بكميات كافية و بأسعار معقولة" و برز مفهوم الأمن الطاقوي الذي أضحى اليوم جزءا من الأمن القومي للدول بفعل العديد من العوامل من أهمها:

- ✓ حدوث أزمات طاقوية نتيجة خلافات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .
- ✓ قيام العديد من الدول، التي نالت استقلالها في النصف الثاني من القرن الثاني ,ببسط سيادتها على مواردها الطبيعية ومنها الموارد الطاقوية .
- ✓ الطلب المتزايد على الموارد الطاقوية لا سيما منها البترول والغاز والتنافس على تأمين القدر الكافي لتغطية احتياجات الدول لاسيما منها الصناعية .
- ✓ سعي دول عظمى إلى التحكم في مصادر الطاقة للضغط سياسيا على دول أخرى وتقويض جهودها التنموية[1].

و عرفت الخطة الخمسية العاشرة 2001/ 2005 (امن الطاقة بالمنظور الصيني على انه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي) والتحديث في الصين أن الصين بوصفها دولة مستهلكة للطاقة وذات اقتصاد سريع النمو وتسعى لان تحتل مرتبة متقدمة ضمن القوى الكبرى عالميا فإنها تركز على ضمان وصول الإمدادات الضرورية لاستمرار نموها واهم هذه الإمدادات هي إمدادات الطاقة ، فهي من خلال التعريف الوارد الذكر فأنها تركز على تامين جانب العرض فضلا عن تامين وصول هذه الإمدادات إليها[2].

إن المفهوم الصيني لأمن الطاقة يقع ضمن وجهتي نظر أساسيتين تتمثل بالاتي :

[1] عباسة جيلالي،المرجع السابق،ص 03.

[2] المرجع السابق،ص 04.

المفهوم الأول لأمن الطاقة :[1]

هذا المفهوم هو مفهوم واقعي حيث يعتبر ان هناك صراعا من اجل السيطرة على موارد الطاقة الاستراتيجية وتحديدا الموارد النفطية، وانطلاقا من كون النفط عنصرا نادرا وثمينا ومرتكزا في مناطق جيوسياسية كسلعة مطلوبة، فأنه قد يتم استخدامه كسلاح ابتزاز على الساحة الدولية، وهنا يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن امن الطاقة جزءا مهما من الأمن القومي للدولة وإذا تعرض هذا البعد الأمني (امن الطاقة) إلى الخطر يمكن أن يؤدي إلى صدام عسكري بين الدول ، ولذلك يوصي أنصار هذا الاتجاه إلى تنويع مصادر الطاقة التي يتم الاعتماد عليها وإنشاء مخزون احتياطي لمواجهة أي مشاكل أو تهديد لأمنها الطاقوي.

المفهوم الثاني لأمن الطاقة :

هذا المفهوم تقدمه مدرسة ذات اتجاه ليبرالي ظهر خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين إذ يقوم مفهوم الطاقة وفقا لهذا الاتجاه على أن زيادة الاكتشافات النفطية واستمرارها يؤدي إلى تعاظم إنتاج الدول النفطية خارج إطار منظمة أوبك وتنوع مصادر الإنتاج والبيع لهذه السلعة فإنها تصبح سلعة عادية وغير إستراتيجية ويترتب على ذلك عدم وجوب التدخل الحكومي إلا في حال تعرض الأسواق إلى مشكلة تتطلب تدخل وحل حكومي وأفضل إستراتيجية تتبعها الدولة هي إزالة كل الموانع والعوائق أمام التجارة والاستثمارات التي تؤثر في وصول الإمدادات الطاقوية بشكل عام والنفطية بشكل خاص[2].

بالنظر إلى هذين الاتجاهين في تحديد أهمية الطاقة كمورد أساسي للنمو الاقتصادي المستدام ، اتخذت الصين ما يلي عند تحديد مفهوم أمن الطاقة ، وبالتالي الاستراتيجيات التي طورتها لتحقيق هذا البعد الأمني: عند تحديد المفهوم ، تم تبني وجهة النظر الأولى ، بناءً على أساس واقعي واستنادًا إلى حقيقة

[1] علاء عبد الوهاب عبد العزيز، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية،المجلة السياسية و الدولية، قسم العلوم السياسية،كلية الإمام الكاظم،العراق،ب.س،ص588.

[2] علاء عبد الوهاب عبد العزيز،المرجع السابق،ص589.

أننفطًا هو سلعة استراتيجية وخطيرة وأن المنافسة الدولية على هذه السلعة ستستمر في الازدياد ، وإلى هذا الحد (دانيال يرغين) ، رئيس يعتقد المتخصص في أمن الطاقة أن المفهوم هو ضمان إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة ، وبأسعار معقولة وبطريقة لا تنتهك القيم والأهداف الوطنية الأساسية ، وهي، والتي تتطلب تدخل الحكومة ودور مهم تلعب دورًا في تحقيق هذه الأهداف.[1]

إن ارتباط استمرار النمو الاقتصادي الصيني المتسارع بضمان وصول الإمدادات الطاقوية والنفطية تحديدا يضع الصين أمام تحدي كبير، هذا التحدي يتمثل بوضع الأسس الكفيلة لضمان وصول الإمدادات الطاقوية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد وفق تعبير بعض خبراء الطاقة الصينيين إذ يعد النفط من وجهة نظرهم سلعة إستراتيجية كونها ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وهو ما يتطلب تدعيم قدراتها البحرية والعسكرية لتامين وصول شحنات الطاقة من المصادر الأجنبية[2].

يعد أمن الطاقة أحد الأبعاد التي يتكون منها الأمن القومي للدولة ، ويعد تحقيق الأمن القومي للدولة أحد أهداف السياسة الخارجية ، ولهذا السبب تولي الدول وخاصة القوى العظمى أهمية كبيرة لتحقيق الأمن القومي للدولة. أبعاد الأمن من خلال أدوارها الخارجية ونشرها بمختلف الوسائل والأساليب الهادفة إلى تعزيز عناصر قوتها ومنافستها على قمة الهرم الدولي. أمن الطاقة هو أحد أبعاد الأمن المنصوص عليها في أهداف السياسة الخارجية للقوى العظمى ، التي تريد ضمان هذا الأمن من خلال وسائل مختلفة ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة من المنافسة بين القوى العظمى ، بسبب رغبة عام في أدى ضمان وحماية هذا البعد من الأمن.

لقد اضحى الصراع على مصادر الطاقة العالمية احد ابعاد الصراع العالمي وبدأت القوى الكبرى بوضع استراتيجيات لتامين احتياجاتها من الطاقة والصين إحدى هذه الدول التي اهتمت بموضوع امن الطاقة منذ تحولها الى احد المستوردين عام 1993 اذ جاء تعريف امن الطاقة الصيني هو ضمان او وفرة عرض الطاقة عالميا وتامين وصولها إلى الصين وفي ظل التنافس العالمي على الطاقة حيث توجد

[1] عبد القادر دندن ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص43.

[2] علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010،ص164.

الهند والولايات المتحدة الأمريكية كدول مستوردة، فإن الصين اهتمت بموضوع امن الطاقة بوصفه بعدا امنيا من أبعاد أمنها القومي، وكذلك اتجهت سياساتها الخارجية الى تحقيق تأمين هذا البعد الأمني، إذ وضعت الصين إستراتيجية في هذا المجال قائمة على مجموعة من المرتكزات مثل إنشاء مخزون احتياطي نفطي وتأمين طرق وخطوط نقل الطاقة واعتماد الآليات التي من شأنها الاستعمال الأمثل للطاقة على المستويين الجزئي والكلي، وأتعبت الصين دبلوماسية قائمة على تحقيق التقارب وتعزيز العلاقات مع الدول المنتجة للنفط واعتماد سياسة الحياد الايجابي، فضلا عن اعتماد الاليات والوسائل الاقتصادية في تحقيق اهدافها وسياساتها كإطلاقها لمبادرة طريق الحرير عام 2013 التي تسعى من خلالها إلى ضمان وصول الإمدادات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة للصين والدول التي تقع على طريق الحرير، وفي إطار سياستها القائمة على تحقيق وصول الإمدادات النفطية وحماية أمنها الطاقوي فقد علمت الصين على الاهتمام بالمناطق الغنية بالطاقة كالشرق الأوسط الذي اتجهت إليه الصين اعتمادا على سياسة المصلحة وتحقيق الاهداف دون الخوض في الصراعات القائمة او اداء ادوار تعكس صورة سلبية عن الصين، فضلا عن تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة كدول الخليج العربي، كما اتجهت السياسة الصينية الى اقامة مشاريع تنموية في دول المنطقة وتوفير فرص لتدريب الكوادر البشرية وتشجيع الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، وأصبحت الصين احدي الدول الكبرى التي تمتلك علاقات متوازنة ومتكافئة مع القوى الاقليمية في المنطقة دون التدخل في حالة التنافس والصراع الدائر بينها كالسعودية وايران (واسرائيل) وفي الوقت ذاته استطاعت تثبيت استراتيجيتها الطاقوية من خلال الدخول في اتفاقات نفطية مع أهم الدول المنتجة كالعراق.[1]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في تحقيق الأمن الطاقوي :دبلوماسية الطاقة

إن تبني الصين لمفهوم الأمن الطاقوي مفاده أن مسألة الطاقة مسألة محورية يجب التخطيط لها و عدم تركها خاضعة لقوى السوق في ظل أوضاع دولية تجعل من السوق العالمي للطاقة يتصف بالتقلبات الشديدة وعدم الثقة بالإضافة إلى المنافسة القوية من قبل الشركات النفطية العالمية والأكثر من ذلك "خشية الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمي

[1] علاء عبد الوهاب عبد العزيز،المرجع السابق،ص601.

وتدفقاته بفضل هيمنتها الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي وسيطرتها البحرية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة وهو ما يعني الضغط على الصين واستغلال ضعفها في مجال الطاقة عل الصين الى مبدأ التنوع بشقيه تنويع الشركاء وكذا الاستراتيجيات، ولا شك أن إستراتيجية الصين التوجه نحو الخارج تعكس إحساس الصين بالضعف والهشاشة فيما يتعلق بإمكانية الوصول الموثوق إلى إمدادات الطاقة، وهو ما يفسر تدخل الدولة ودعمها المباشر في مجال تأمين إمدادات النفط.

و يعيش العالم في المراحل المبكرة للتحول من الوقود الاحفوري إلى الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة. وسيحدث هذا التحول تغييراً جذرياً في العلاقة بين منتجي ومستهلكي الطاقة. يمكن أن تحقق دبلوماسية الطاقة الثنائية أمن الطاقة للدول على المدى البعيد وتضمن لها الرخاء الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات الخارجية مع موردي ومستهلكي الطاقة[1].

أطلقت القادة الصينيون مبادرة إيجاد مصادر جديدة لإمدادات الطاقة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية للتخلص من تبعية دولتهم المطلقة لنفط الشرق الأوسط ولتنويع مصادر تمويلها .كما عملت الصين على نقل تكنولوجياتها وأموالها للبحث والتنقيب عن النفط في هذه المناطق، إنها دبلوماسية الطاقة التي لا ترتكز على إيجاد مصادر جديدة لإمدادات النفط والغاز في مناطق أبعد من الدول المجاورة في آسيا مثل إفريقيا وأمريكا الجنوبية والتنقيب عن هذه الموارد في داخل وخارج الصين وفي المياه المحيط، بل تستلزم أيضا ضمان أمن الممرات البحرية التي تمر منها[2]الصادرات النفطية للصين. وفي هذا الصدد قام الرئيس الصيني "هيوجينتاو" بزيارة تاريخية لمصر، الجزائر والغابون في عام 2004 والتي أسفرت عن عقد اتفاقيات في مجال الطاقة لتليها اتفاقيات أخرى مع انجولا، السودان، ليبيا، نيجيريا، الكاميرون والكونغو. [3]

[1] ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018،2018م،ص01.

[2] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 18.

[3] المرجع السابق،ص 18.

كما أدت زيارة هذا الرئيس إلى أمريكا الجنوبية في نوفمبر من نفس السنة إلى استفادة الصين من نفط دول مثل فنزويلا، البرازيل، كولومبيا والإكوادور .وعليه وبهدف تأمين مصادر الطاقة تحركت الصين في أكثر من دائرة ليس فقط لضمان وارداتها من النفط والغاز من هذه الدوائر وإنما أيضا بهدف الاستثمار في قطاعها للطاقة بواسطة شركاتها النفطية التي تتلقى دعما كبيرا من حكومتها للصمود أمام منافسة الشركات العالمية للنفط، إذا "تتميز سياسة الصين بتعدد دوائر تحرك سياستها الخارجية في مجال الطاقة وتتضمن تلك الدوائر:

- ✓ الخليج.
- ✓ إفريقيا.
- ✓ أمريكا اللاتينية.
- ✓ آسيا الوسطى.
- ✓ القوقاز.

وهو ما يعطي لتلك السياسة الصينية مرونة وفعالية ومساحة كبيرة للحركة وتعددا وتنوعا في البدائل المتاحة، وتعددا في مجالات التعاون من مجال التنقيب وحتى مجال تمويل المشروعات التنموية والاستثمار في مشروعات صينية أو مشتركة. ذلك نهج تختص به الصين من بين الدول المستوردة للنفط والغاز، فمحدودية مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي في الصين لم تؤد إلى محدودية دورها الدولي بل على العكس دفعتها إلى تبني مواقف وأدوات نشطة و المزج بين أدوات متنوعة بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة" وتعتمد هذه المقاربة التعاونية التي تتبناها الصين في مجال الطاقة على توظيف أدوات القوة الناعمة من خلال تقديم الاستثمارات و المساعدات في عملية تشاركية للتنمية. نهج يختلف في مضمونه عن ذلك الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والمعتمد على القوة الصلبة وسياسة الهيمنة[1].

[1] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 20.

المطلب الأول: المنظور إلاستراتيجي الصيني في مناطق عقد اللؤلؤ

تدور الرؤية الجيوسياسية للصين حول فكرة المركز على أساس المبدأ التالي: "عندما يتعلق الأمر بالعالم ، فإن الصين هي مركز الدولة في المركز ، والصين هي مركز العالم ومركز ذلك. . "الإمبراطورية". بالأشكال الهندسية ممثلة بفي خمسة مربعات متشابكة: "يمثل المربع الأول شعار المنطقة ، بينما تمثل الدائرة المدة ويمثل المربع الأوسط الفضاء الملكي أو الإمبراطورية الصينية ، ثم المربعات الثلاثة في يمثل المركز مختلف التوابع ". والخدم ، وأخيرًا يمثل المربع الخامس حملات البرابرة والإمبراطوريات الأجنبية" [1].

وكإسقاط في العصر الحالي فإن الرؤية الصينية المتجهة نحو الصين مرتبطة بتاريخها المضطرب، وبإرادة النخب السياسية والإقتصادية في أن تقوم الصين بدور حاسم على الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين، فبالعودة إلى فترة سبعينيات القرن العشرين، بعد رفض نظام القطبية الثنائية وأثناء فترة القطيعة بين الصين والإتحاد السوفياتي؛ قام الرئيس الصيني السابق "دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping" (1904 – 1997)ببلورة نظرية "المانوية للعوالم الثلاثة": يتكون الأول من القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، والثاني من القوى الثانوية أي كندا وأوروبا واليابان، أما الثالث فيتكون من العالم الثالث والصين كجزء من هذا الأخير، وقد سمح هذا النهج الجيوسياسي للصين في أن تتحرك بعيدا عن الكتلة الشيوعية تحت نفوذ الإتحاد السوفياتي، وأن ترسخ مكانتها كقوة مستقلة، وجاءت سنوات ثمانينيات القرن العشرين لتشهد تحولا كبيرا في الإستراتيجية الصينية، إذ تعهد "دنغ شياو بينغ" بالقيام بإصلاحات إقتصادية معطيا الأولوية للإصلاحات الداخلية مع تعديله بعض الشيئ لنظرة "ماو تسي تونغ" بالنسبة للخارج، فأصبح من الضروري للصين تعليق الأهداف الجيوسياسية والمطالبات الإقليمية تجاه جيرانها، لتمكين قادتها من إرساء أسس مستقبل قوة الصين الإقتصادية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه في الكتب البيضاء لأعوام 2008 و2013 و2015؛ قد تم تحديد أهداف السياسة الدفاعية الصينية كالتالي: "صيانة الأمن والوحدة القومية، ضمان تنمية البلاد، ضمان

[1] جراد عبد العزيز ،الجيو سياسية "مفاهيم ،معالم ورهانات ،منشورات دار الشهاب،الجزائر، 2018م،ص 18.

[2] جراد عبد العزيز،المرجع السابق،ص118.

التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري، تعزيز مهارات القوات المسلحة من خلال تطوير الإعلام الآلي، إقامة دفاع نشط، تعزيز إستراتيجية التسلح النووي للدفاع عن البلد، تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين إحتواء القوى الإنفصالية، وصيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي، حماية الحقوق والمصالح البحرية والمصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني، وحماية الصين في الخارج"، وانطلاقا من ذلك؛ يعمل الجيوسياسيون الصينيون على تحقيق التوازن بين إستراتيجيتهم للإنفتاح الإقتصادي العالمي، ومصالحهم الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص في آسيا [1].

ولقد تحولت الصين شيئا فشيئا لمحاور لا غنى عنه بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كونها تقوم ببلورة رؤيتها الجيوسياسية حسب تطور طموحاتها على الصعيد الدولي لصيانة مصالحها وسيطرتها الإقتصادية، وفي هذا السياق تم وصف إستراتيجية الصين البحرية بأنها "عقد من الؤلؤ"، وهي تكمن في حماية المسالك البحرية لتجارتها وتجارة بقية العالم، وهذا يعد مؤشرا للدور الإستراتيجي الذي تنوي الصين القيام به حاليا ضمن العلاقات الدولية للقرن الواحد والعشرين، حيث أنها قد إنطلقت في مشروع الطريق الجديد للحرير، وهو الخاص بمبادرتها الإقتصادية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروفة باسم "طريق واحد – حزام واحد " One Belt One Roadذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية، والتي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ " Xi Jinping منذ سنة 2013، إذ إستطاعت هذه المبادرة جذب العديد من الدول والإستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للمصالح الإقتصادية والتجارية الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن الصين .فمنذ سنة 2017 قد جمعت أكثر من ستين دولة في يومي 14 و15 ماي 2017 من أجل تجسيد مبادرة طريق الحرير الجديد، والذي ينتظر إستثمار 1000 مليار دولار لبناء منشآت تتمركز على مختلف الدول من آسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط وإفريقيا ووصولا إلى أوروبا، فالخط التجاري الذي يربط الصين وصولا إلى بريطانيا سيصبح واقعا يغير كل المعطيات الجيو– إقتصادية والجيوسياسية في القرن

[1] جراد عبد العزيز ،المرجع السابق،ص118.

الواحد والعشرين، حيث يؤكد الرئيس الصيني "شي جين بينغ " Xi Jinping بأن الصين ستصبح من خلال هذا الإنجاز في مركز شبكة إقتصادية عالمية تسهل المبادلات التجارية العالمية بين كل القارات خاصة منها آسيا وإفريقيا وأوروبا [1]، وما يمكن الإشارة إليه هنا؛ تلك الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين، وهي وثيقة تم تبنيها في عام 2016، إذ توفر إرشادات تنفيذية طويلة المدى بزيادات مدتها خمس سنوات، تدعو إلى "بناء مراكز بحرية "لحماية "الحقوق والمصالح البحرية" للصين لأنها تشرع في وضع "أساس للحصول على حالة القوة العظمي البحرية" بحلول عام 2020، وقد تم تحديد الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية 2049، باعتبارها السنة التي ستصبح فيها "القوة البحرية الرئيسية في العالم"، وتبعا لذلك، فمن المرجح أن تتصاعد حملة الصين للحصول على منفذ الوصول وخطوط الإمداد الآمنة إلى جانب توسيع طريق الحرير البحري، ففي سنة 2010كان هناك فقط خمس من أكبر 50 ميناء في العالم للمياه العميقة لديها استثمارات صينية، وبحلول سنة 2019إرتفع إلى الثلثين، وأصبحت شركة "Ocean Shipping Company China " التي تسيطر على معظم حيازات الموانئ الصينية في الخارج؛ رابع أكبر أسطول شحن في العالم، وتضاعفت قوة مشاة البحرية في الصين إلى أربعة أضعافها منذ سنة 2009 لتصبح ثاني أكبر أسطول سفن في العالم [2].

أوضح ماهان ، في نظريته الجيوسياسية عن القوة البحرية ، أن البحر سيحظى بأهمية أكبر في المناهج الجيوسياسية المعاصرة ، بما في ذلك نهج الجيوسياسي روبرت كابلان ، الذي يجادل بأن بحر الصين الجنوبي سيشكل القلب البحري لكتلة اليابسة الشاسعة. طور جنوب شرق آسيا النموذج الجيوسياسي التالي ، وفقًا لبيانات منموقعًا جغرافيًا مختلفًا تسمح له بلعب هذا الدور المهم: كل من يتحكم في بحر الصين الجنوبي يسيطر على منطقة انتصار مهمة في المحيطين الهادئ والهندي: كانت هذه المنطقة في

[1] شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها الذولية من خلال إستراتيجية عقد الؤلؤ، هل تخلق لها، رهانات وتحديات؟، مجلة الجزائرية لأمن والتنمية، المجلد 10 ،العدد 01،جامعة الجزائر -03-،2021م،ص543.

[2] شريفة كلاع،المرجع السابق،ص 544.

المحيط الهادئ منذ 2013 حزام الصين وركزت على خارطة الطريق. – من يسيطر على هذه الالأخيرة سيسيطر على أحد أهم المنافذ وبالتالي الأسواق في مواجهة الصراع الاقتصادي العالمي[1].

إن أهمية المواقع البحرية والتي من يسيطر عليها سيسطر على الإقتصاد العالمي، قد جعلت من القوى البحرية في العالم تحتكم إلى السيطرة عليها، وجعلت من الصين تعمل على تطوير قوتها البحرية، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية الجيبوليتيكية لـ "ماكندر" قد أولت أهمية للممرات المائية المحيطة بالحافة، مثل بحر شرق وجنوب الصين، وبحر الفلبين، وخليج تايلند، وبحر سيليبس، وبحر جاوا، وبحر أنجمان، والمحيط الهندي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق ملقا، وقناة السويس ، كما أن إدراك الصين أهمية أفكار نظرية "سبيكمان" والتي جعلتها تعمل الإهتمام بمناطق دول الحافة التي تشملها نظريته، والتي في أغلبها تطل على البحار والمضائق، لذلك أحيت طريق الحرير الصيني القديم وأضافت له طريقا بحريا، والذي قد ظهر جليا في مبادرتها الإقتصادية لطريق الحرير الجديد "الحزام والطريق "التي جاء بها الرئيس الصين "شي جين بينغ" سنة 2013م .وعليه فإن أهمية هذه البحار والموانئ والمضائق البحرية، قد جعل الصين تقوم بتقوية حضورها في الهيمنة في شرق آسيا، حيث أصبحت الشريك التجاري الأول لأغلب دول الإقليم وأكبر المصدرين إليه، بتحفيز العلاقات الإقتصادية معه عبر إتفاقيات تجارة حرة، وقد شرعت في إقامة مؤسسات إقليمية للتعاون في المجالات المالية والتجارية لتنافس نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتقلصه في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأنشأت الصين مصرف "الإستثمار الآسيوي في البنى التحتية" وكرد فعل هذا الحضور، سعت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب "Donald Trump إلى منع صعود الصين وتقليص نفوذها الذي تجاوز محيطها الحيوي في جنوب شرق آسيا ليمتد إلى القارة الإفريقية والمحيط الهادئ والشرق الأوسط [2].

[1] كمال مصطفى ،جيوسياسية الطاقة ،النزاع الامريكي ،الصيني في بحر الصين ،مجلة السياسة الدولية المجلد 54،العدد218م،اكتوبر 2019م،ص 96،97.

[2] شريفة كلاع،المرجع السابق،ص 544.

ولم تكتف الصين بإستراتيجية عسكرية فقط، بل رافقتها إستراتيجية إقتصادية بمنظور إستراتيجي تعبوي، تتضح أهم ملامحه في طريق الحرير الجديد، حيث أعلنت الصين عن مشروع مبادرة "الحزام والطريق "سنة 2013، والتي أعلن عنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وأطلق عليها إسم مبادرة "طريق واحد – حزام واحد" One Belt One Road، والتي تم إعتمادها رسميا سنة 2017، وهو يعد أكبر مشروع إقتصادي عالمي ربط 68دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا، عبر عدة طرق برية وبحرية وسكك حديدية، ويهدف المشروع إلى ربط الصين مع ثلثي دول العالم بعيدا عن النفوذ الأمريكي، وقد قامت الصين بإطلاق أول قطار ضمن هذا المشروع من شرق الصين إلى لندن عام 2017 ، ومن ثم ما يمكن قوله هو أن الصين قد أسست إستراتيجيتها الجديدة والتي سعت من خلالها إلى ربط الإقتصاد العالمي بنظيره الصيني، ففي شهر جويلية 2018 كانت قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب الباسيفيك ولقد أسست الصين عدة جهات لتمويلها منها "صندوق طريق الحرير" الذي أنشئ في سنة 2014 برأسمال قدره 40 مليار دولار، و"البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية" برأسمال قدره 15 مليار دولار سنويا، ويبلغ إجمالي عدد سكان الدول المشاركة في المبادرة 4.4 مليار نسمة سنة 2019تهدف هذه المبادرة إلى إحياء "طريق الحرير القديم" من خلال ربط الصين بالقارة الأوروبية عبر طريق الحرير البري بثلاثة طرق رئيسية ، الأولى عبر آسيا الوسطى وروسيا ، والثانية من الصين إلى الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط. يمر عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا ، وآخرها يعبر الصينويمر عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. يتكون طريق الحرير البحري من محورين رئيسيين. يبدأ الجزء الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي ، ويعبر بحر الصين الجنوبي وينتهي على الساحل الأوروبي[1]، ويربط الخط البحري الثاني في مبادرة الموانئ الصينية بجنوب المحيط الهادئ، وما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه المبادرة تحقق أهداف الأمن القومي الصيني، من خلال تمدد النفوذ الصيني للأقاليم الحيوية كالشرق الأوسط والقرن الإفريقي وجنوب شرق الصين، للحفاظ على أمن الطاقة وضمان تدفق النفط والغاز إليها، وفتح المزيد

[1] شريفة كلاع،المرجع السابق،ص 545.

من الأسواق في جميع الدول المشاركة في المبادرة، وهي جميعا دول إستهلاكية ذات كثافة سكانية مرتفعة [1].

ولتأمين واردات الغاز والنفط، فقد قامت الصين سنة 2009 بإفتتاح خط لنقل الغاز من تركمانستان للصين، كما قامت في نفس السنة بإفتتاح خط لنقل الغاز المسال من ساحل بورما إلى جنوب الصين، كما أعلنت روسيا عن بدء ضخ الغاز للصين أواخر سنة 2019، ضمن مشروع لنقل خط الغاز الروسي للصين، كما تم تمديد خط لنقل الغاز المسال من ميناء "جوادر" الباكستاني لغرب الصين، بالتزامن مع توقيع الصين مع قطر عقدا لشراء الغاز المسال لمدة 22 سنة، وما تهدف إليه الصين هو السعي للتعامل بالعملة المحلية، بعد تأمين إمدادات النفط والغاز، والبدء في إنشاء طرق تجارة بعيدة عن الأيادي الأمريكية، حيث أعلنت الصين في سنة 2018 عن إبرامها عقودا لشراء النفط باليوان المغطى بالذهب، بالتوازي مع بدأ مع بدء التعامل بالعملة المحلية بين روسيا وكل من الصين وتركيا والهند في محاولة من عدة دول لكسر إحتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة إن الصين في صعودها المستمر، ستحاول خلق مساحات عمل المؤسساتها وشركاتها داخل النظام العالمي، تتعلق أهم مساحات هذا العمل بتوسيع أسواق صادراتها، وهي المنشئة لفرص عمل داخل المجتمع ذي المليار وأربعمئة مليون نسمة، وبدونها يمكن أن يؤثر على النظام السياسي فيها، وعليه يترتب على ذلك أن أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين هو تأمين طرق الملاحة والتجارة العالمية بشكل عام، والتي عن طريقها تصل صادراتها إلى الأسواق العالمية وهو ما يحقق السعي إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي والذي يعتبر أحد المبادئ الواقعية الحاكمة للسياسات الصينية الحالية[2].

تعتبر الإستراتيجية الصينية المرتكزة على مناطق عقد اللؤلؤ، والقائمة وفق المبادرة الإقتصادية "طريق واحد – حزام واحد"One Belt – One Road ، ذات أهمية بالنسبة للصين والتي تسعى من خلالها إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي، والتحرك إقليميا لتثبت أنها القوة الأولى في القارة الأسياوية، مع السعي بخطوات متدرجة نحو تأكيد وترسيخ مكانتها في أقاليم العالم المختلفة، منافسة بذلك القوى

[1] شريفة كلاع،المرجع السابق،ص 545.

[2] المرجع السابق،ص 546.

الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت تترصد التحركات الصينية، الأمر الذي جعلها تعلن عليها حربا تجارية قد ظهرت بوادرها بشكل جلي في ظل إدارة الرئيس الحالي "ترامب"، ففيما يتعلق بالصراع التجاري بينهما فمن المتوقع أنه سيستمر في ظل حرص كلا الطرفين على عدم إنفلاته[1]

المطلب الثاني: الجهود الصينية في مجال الطاقات المتجددة

هر رغبة وإرادة القادة الصينيون في التوجه نحو الطاقات المتجددة من خلال الخطط التنموية الخماسية الحادية عشر، الثانية عشر والثالثة عشر ملا أفرزه استعمال الطاقة

الاحفورية وخاصة الفحم من تلوث بيئي،إلا أن اختلاف هؤلاء القادة يكمن في الاستراتيجيات التي يجب تبنيها في سبيل تحويل مسارات إنتاج واستهلالك الطاقات المتجددة. ويتجسد اتجاه الصين للطاقات الصديقة للبيئة في مجموع الإجراءات التي تبنتها الحكومة الصينية لتحقيق هذا الانتقال الطاقوي[2].

ان السعي إلى تقليل نسبة الفحم من المزيج الطاقوي فقد تضمنت الخطة الخماسية الحادية عشر للتنمية في الصين محورا هاما حول اقتصاديات الطاقة والتخفيض من انبعاثات الغازات الدافئة بمحاولة تقليل نسبة استعمال الفحم في المزيج الطاقوي لهذه الدولة والتوجه تدريجيا إلى الطاقات الجديدة. وفي الخطة الخمسية الثانية عشرة لتنمية الطاقة الصينية لجانفي 2013 اكدت الصين الأهداف الرئيسية واعطت الاولوية لاستعمال الطاقة النظيفة وزيادة الكفاءة الطاقوية :تم التخطيط لتخفيض كثافة الطاقة بنسبة 16 بالمائة من 2010 الى 2015 واستهلاك الطاقة خطط له بان يكون 400 مليون طن من الفحم القياسي.. قوة الاستهلاك خطط لها ان تكون 6.150 مليار كيلوواط ساعة نجاعة الطاقة خطط لها ان ترتفع ب 38 بالمائة نسبة الوقود غير الاحفوري في الطاقة الاولية خطط لها ان ترتفع ب 11.4 بالمائة مع الغاز الطبيعي بحساب accounting 7.5 بالمائة انبعاث الكربون

[1] شريفة كلاع،المرجع السابق،ص 549.

[2] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 28.

خطط له ان ينخفض ب 17 بالمائة مقارنة ب 2005 والانبعاثات الملوثة تنخفض ب 10 بالمائة. كان صعبا على الصين ان تحقق طموحاتها المتزايدة من إنتاج الطاقات المتجددة في2015م[1].

المبحث الثالث : رهانات الاستثمار في الطاقات المتجددة

المطلب الأول: طاقة الرياح

تقدم شساعة مساحة الصين الكثير من المواقع لإنشاء حقول لطاقة الرياح، وقد بدأ إنشاء هذه الحقول في البداية في منغوليا الداخلية ليتوسع إنشاؤها فيما بعد إلى مواقع أخرى من المقاطعات الشمالية للصين." قبل عام 2005 لم تكن طاقة الرياح موجودة في الصين ولكنها تجاوزت 10 جيغاواط ابتداء من سنة 2008، وتضاعفت تقريبا المنشآت سنويا من 2008 إلى 2010، ووصلت القدرات المركبة إلى 91 جيغاواط في 2013. و أعلنت الصين في بداية 2014عن إنشاء 27.6 جيغاواط لمشاريع جديدة أي ارتفاع بنسبة 36 بالمائة لقدرات الدولة" جاء في الواقع دخول الصين سوق طاقة الرياح متأخرا مقارنة بدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والسويد إلا أنها استطاعت أن ترتقي بشركاتها في هذا المجال إلى قمة الصناعة العالمية إذ تقدمت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تحوي منذ 2010أكبر مستودع لطاقة الرياح في العالم." وتستفيد الصين من هذه الطاقة في إنتاج الكهرباء الذي يتزايد استهلاكه بصورة كبيرة ومتسارعة من طرف الأسر على غرار الدول المتقدمة في العالم بحيث" قدر "استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم المستمدة من طاقة الرياح 437.4 تيراواط/ الساعة عام 2011 مقارنة ب347.8 تيراواط/ الساعة عام 2010 و جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدم دول العالم بنحو 121 تيراواط/ الساعة بنسبة 27.7 بالمائة تليها الصين [2]و ألمانيا بإجمالي 73.2 و46.5 تيراواط على التوالي في العام نفسه و يكمن السبب في تطور هذا النوع من الطاقة في إجراءات الدعم و التحفيز التي تقدمها الحكومة الصينية لمثل هذه المشاريع بالإضافة إلى سوق داخلي كبير و متنامي مما جعل من هذه المشاريع تجد مكانا لها في العالم، إذ في "عام 2012 و من بين

[1] جميلة طيب، المرجع السابق،ص 28.

[2] المرجع السابق،ص 28.

أكبر عشر الممولين لطاقة الرياح في العالم أربع ممولين كانوا صينيين بحصة تراكمية في السوق بحوالي 17 بالمائة[1].

المطلب الثاني :الطاقة الشمسية

عرفت تطورا متواضعا في البداية بسبب تكاليفها التكنولوجية الباهظة لكن ما إن دعمت الصين مشاريع الطاقة الشمسية حتى عرفت تطورا ملحوظا اذ أصبحت دولة الصين أكبر دول العالم المنتجة لمعدات الطاقة الشمسية في الفترة ما بين 2006/ 2011 بلغ متوسط انتاج الصين من من الخلايا الفولتية نحو17 جيجا واط وهو ما يعادل 48 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي، حيث أصبحت الصين أكبر الدول المصنعة للخلايا الفولتية في الأعوام الأربعة 2008-2011"(29 .(إن اهتمام الصين بالطاقة الشمسية جاء متأخرا مقارنة بالاهتمام بطاقة الرياح إلا أن هذا لم يمنع من أن تصبح الطاقة الفوتوفولطية أحد الدعائم الجديدة في استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الصين بحيث أصبحت الصين ولا زالت تهيمن منذ منتصف سنوات 2000على سوق اللوحات الشمسية. إن الصين الكبرى تمول ما يقارب 59 بالمائة من السوق العالمي من الأجهزة الفوتوفولطية" (30) و بهذا تكون لصناعة الطاقة الشمسية في الصين بعدا دوليا مزدوجا من جانبين أولا من حيث حضور الشركات الصينية في السوق العالمي وثانيا من حيث التبعية الكبيرة للإنتاج الصيني للمكونات المنتجة خارج الصين .بالإضافة إلى ذلك و في إطار التوجه نحو الطاقات المتجددة اهتمت الصين بالطاقات الثانوية ولاسيما الطاقة الكهرومائية على اعتبار أنها أكبر مساهم في إمدادات الطاقة المتجددة في العالم إذ عملت على استعمالها في توليد الكهرباء للحاجة المتزايدة للقطاع الصناعي خاصة، ففي عام 2014 ، قامت الرياح بتوليد 156.3 تيراواط ساعة مشكلة 2.8 % من مجموع توليد الكهرباء في الصين.

وبهذا تكون الصين قد قطعت أشواطا كبيرة في إنتاج الطاقة الكهرومائية، بحيث " احتلت المرتبة الأولى بين الدول التي تستغل المصادر المائية لتوليد الطاقة الكهربائية تلتها البرازيل في المرتبة الثانية فيما

[1] المرجع السابق،ص 29.

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة[1] وجعلت من نفسها "دولة رائدة عالميا في إنتاج الكهرباء من أصل الطاقات المتجددة ب 949.2 تيراواط ساعة في 2012 أي ما يعادل 19.2 بالمائة من المزيج الكهربائي متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية 536.9 تيراواط ساعة والبرازيل 462.2 تيراواط.

ومن تكنولوجيات الطاقات المتجددة في الصين :إدراكا منها لعدم كفاية معرفتها التكنولوجية الضرورية في مجال الطاقات النظيفة وخاصة في القطاعات المرتبطة بالكفاءة الطاقوية والمرتبطة بصورة كبيرة بالتكنولوجيا الراقية عملت الصين في البداية على استيرادها وتدعيم تعاونها في هذا المجال مع فاعلين دوليين ولاسيما في الطاقة النووية، ولكن وابتداء من منتصف تسعينيات القرن الماضي زادت الشركات الكبرى والمتوسطة في الصين من نفقاتها في البحث والتطوير من أجل الإبداع في مجال الطاقات المتجددة عوض شراء التكنولوجيا الأجنبية. وعليه " يمكن تمييز أربعة مراحل في تطور الاختراع في الصين في سنوات 1970- 1996: كانت الحكومة هي التي تشجع نشاطات البحث والتطوير . من 1997 إلى 2003 ارتكز الاختراع على تحسين التكنولوجيات المستوردة اختراع ثانوي من 2004 إلى 2007 كانت المعرفة الصينية كافية لإرساء تعاون مع الشركات الأجنبية سواء تعلق الأمر بالتصميم أو الإنتاج تصميم تعاوني شركات مختلطة من 2008أصبح الاختراع الصيني أكثر استقلالية بفضل تدويل الشركات وعولمة بحوثها[2]".

لقد استفادت الصين من الشركات الأجنبية المقيمة على أراضيها في التحكم بعمق في التكنولوجيات المستوردة والوصول إلى الاختراعات المشتقة لتدخل شركاتها الوطنية بعد ذلك أسواق الطاقة العالمية في مجال الطاقات المتجددة. والحقيقة وبالرغم من التطور المتسارع للطاقات المتجددة وبالرغم من دعمها لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا زالت الصين تواجه الكثير من التحديات إذ " أن الإعانات تدفع المنتجين إلى إنشاء وبقوة مراكز لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة

[1] كافي فريدة، " الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية
www.caus.org.ib/pdf/Emagazine-Articles/frada_kafi

[2] جميلة طيب،المرجع السابق،ص 29.

ولكن محفزات الاستهلاك غائبة .فحسب التقديرات 10 إلى 50 بالمائة من القدرات غير مستغلة وارتفع ضياع الكهرباء المستمد من طاقة الرياح و الطاقة الشمسية إلى حوالي 12.3 تيراواط ساعة أي ما يعادل 16بالمائة من إنتاج عام 2015"[1]

يعد امن الطاقة احد الأبعاد التي تشكل الأمن القومي للدولة ، وتحقيق الأمن القومي للدولة يعد هدفا من أهداف السياسة الخارجية ولذلك تولي الدول لا سيما الدول الكبرى بالغ الاهتمام من اجل تحقيق كافة الأبعاد الأمنية من خلال أدوارها الخارجية واستعمال مختلف الوسائل والاساليب التي تسعى الى تعزيز مقومات قوتها والتنافس على قمة الهرم الدولي ويعد امن الطاقة احد الأبعاد الأمنية التي تقع ضمن أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى والتي تعمل على تأمينه من خلال استعمال وسائل متعددة وهو ما أدى في أحيان كثيرة إلى ايجاد حالة تنافس بين الدول الكبرى بسبب السعي لتامين هذا البعد الأمني وحمايته.

وفي ضوء ما تقدم، فقد أصبحت نظرة الصين المعاصرة إلى أي منطقة من مناطق الطاقة الحيوية ولا سيما النفط تقوم وفق استراتيجية تعتمد على:

- ✓ التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية، وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.
- ✓ التعامل مع المنطقة على أساس إنها تمثل:
- ✓ مصدراً للطاقة.
- ✓ سوقاً تجارية.
- ✓ توظيفاً استراتيجياً لتنافس دولي أوسع.

ومما عزز من تلك الرؤية ان مفهوم أمن الطاقة أصبح أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة،إذ من خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

[1] المرجع السابق،ص 30،31.

وهكذا يتضح أن ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة يُعد أمراً حيوياً وهاجساً سياسياً إستراتيجياً بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يمكن أن يعرض بدوره الاحتكار السياسي المتواصل للحزب الشيوعي الصيني للتهديد[1].

[1] سليم كاطع علي، أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني،مقال منشور يوم .21أغسطس 2017م،على الموقع https://democraticac.de/?p=48595،اطلع عليه يوم 2023/05/18م،على الساعة 13:11مساءا.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، تم التطرق إلى موضوع مهم ، ألا هو البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الصينية من خلال التركيز على الدور الطاقوي للصين خاصة تلك الغنية بالموارد الطاقوية

أن جعل النمو السريع للاقتصاد الصيني البلد يكون أكبر مستهلك ومنتج للطاقة في العالم، كما أنه واحد من أكبر منتجي النفط الصخري في العالم، حيث يحتوي على ما مجموعه 80 منجم في ذلك، كل هذه الاتجاهات أدت إلى تفاقم مشكلة النفايات في الصين بحوالي 189 مليون طن سنويا، ومن المتوقع زيادتها بحلول عام 2030، إلا أن ذلك لا يمنع من معالجتها وتحويلها إلى طاقة، (تحويل 30% من نفاياتها إلى كهرباء)، حيث أن أكبر سبعة دول مسببة للتلوث الجوي في العالم توجد في الصين وهذا لأن الصين لا تزال تعتمد على الفحم لإنتاج حوالي ثلثي طاقتها الأساسية الكلية، إلا أنها قامت بتعزيز طاقتها المتجددة بسرعة، بما في ذلك الطاقة المائية والرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية، وتصنف الصين حاليا الأولى من ناحية تركيب طاقة الرياح والطاقة المائية كما أنها رائدة في صناعة الخلايا الشمسية الكهروضوئية.

و أسفر دخول الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل عن تبعية هذه الدولة في مجال الطاقة بكل مصادرها وخاصة النفط مما جعلها تولي أهمية كبيرة لضمان إمدادات موارد الطاقة مصنفة إياها ضمن الأولويات الإستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي

ومن دراسة وتحليل الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ ضرورة تنويع مصادر الطاقة للتقليل من التبعية للخارج .
- ✓ حماية الممرات البحرية التي تكفل وصول الصادرات النفطية للصين والمتمثلة خاصة في مضيقي ملقا وتايوان.
- ✓ تشجيع الاستثمار والتنقيب عن موارد الطاقة خارج الصين .
- ✓ تحقيق ما يسمى بالكفاءة الطاقوية.

- ✓ التوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة والمتمثلة على وجه الخصوص في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقات الثانوية وخاصة الطاقة الكهرومائية على اعتبار أنها أكبر مساهم في إمدادات الطاقات المتجددة في العالم .
- ✓ السعي إلى التقليل من نسبة الفحم- الطاقة الأكثر تلويثا- في المزيج الطاقوي للصين وذلك لاعتبارات ايكولوجية لا تتعلق بالصين وحدها وإنما بكل أرجاء المعمورة التي أصبحت تعاني من انبعاثات الغازات الدافئة والاحتباس الحراري.
- ✓ اكتساب تكنولوجيات الطاقات المتجددة بنقلها عن الدول المتقدمة كمرحلة أولى ثم محاولة تدويل الشركات الصينية وعولمة بحوثها بالشكل الذي يحفز اختراعاتها في مرحلة تالية .
- ✓ ورغم هذه الجهود يبقى أمام الصين في الواقع أشواطا كبيرة في سبيل تحقيق أمنها الطاقوي ولاسيما في الطاقات المتجددة بسبب تكاليفها الباهظة التي. يتطلبها إنتاج مثل هذه الطاقات ،وكذا غياب محفزات الاستهلاك.
- ✓ إنه وفي ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ستخلق بؤر للتوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتتحول إلى ساحة نزاع واسعة على غرار فيتنام وتايوان، وهونغ كونغ وبعض الجزر الأندونيسية والفلبينية، من أجل محاصرة الصين وإلهائها في المناطق القريب منه والتي تقع في مجالها الحيوي والتي تعتبر من أهم لآلى عقد اللؤلؤ الصينية .
- ✓ سوف تستمر الرهانات الجيوسياسية التي إدلعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للعقد أو العقدين القادمين، خاصة وأن الصين تحضر للإحتفال بمئويتها سنة 2049، وهي تحضر نفسها بأن تصل إلى ذلك العام.
- ✓ وهي تقود النظام الدولي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خلقها نظام عالمي متعدد الأقطاب .
- ✓ إن المبادرة الإقتصادية الصينية "طريق واحد - حزام واحد"One Road One Belt ، تؤكد على أن الإستراتيجية الصينية لا تقتصر على البعد الإقتصادي وحسب، بل تتعداه إلى أبعاد سياسية ستعمل الصين من خلالها على خلق/ تقوية تحافات جديدة على مستوى العالم

وبالأخص في إفريقيا التي تسعى الصين على أن تضمن تحالف دولها معها ضد الهيمنة الغربية وقوانينها الليبرالية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الكتب

1. .دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2001 م
2. .محمد اليوسفي، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها، من كتاب السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2017 م
3. .مهند حميد ال اروي، عالم ما بعد القطبية الحادية الأمريكية، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ،مصر المكتب العربي للمعارف، 2015
4. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1 ،دار زهران للنشر والتوزيع، 2011م
5. إسلام عيادي وآخرون، السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا، 2017م
6. أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007 م
7. جراد عبد العزيز ،الجيو سياسية "مفاهيم ،معالم ورهانات ،منشورات دار الشهاب،الجزائر، 2018م.
8. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ط2، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي، مطبوعات تهامة جدة ، 1984م
9. حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية- دراسات دولية-، العدد 41، جامعة بغداد،ب.س
10. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين، ط1، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لآداب، الكويت، 2001م.
11. رايموند لي،" الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية – الباكستانية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2016 م

12. زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م

13. ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018،2018م

14. عباسة جيلالي، الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 " احمد بن بلة"،ب.س،.

15. عبد الحي وليد، المكانة المستقبلية للصين في الـنظام الـدولي (1978-2010) الإمارات العربية المتحد : مركز الإمارات للدراسات والبحوث

16. عبد القادر دندن ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 م

17. عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي ،2016 م

18. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي،)الامارات: مركز الامارت للدراسات والبحوث ،2000م

19. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2000 م

20. عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير "نماذج مختارة" الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،ب.س.

21. عزت شحرور، "صناعة القرار في الصين، مراكزها وتطورها"، ذكر ما يستر، كلية االاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2014

22. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م

23. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان2010م

24. كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا ، ط1، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997م

25. كريس ألدن، الصين في افريقيا، شريك ام منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الأمارات العربية المتحدة: الدار العربية ناشرون،2009 م

26. كونراد زايتش، الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003 م

27. لبنى عبد الله محمد على، إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية"، من كتاب السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي،2017 م

28. مايكل إي بروان وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، مصر: المركز القومي للـــترجمة،2009 م

29. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،، 1998

30. محمد محمود صبري صيدم، النفط في السياسة الخارجية الصينية"، ذكر ما يستر، كلية الاقصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، 2014 م

31. الموسوعة العربية العالمية، ط2، ج15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض،1999، ص 265، 266.

32. مؤيد يونس، أدوار القوى الأسيوية الكبرى، ،الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2015 م

33. مؤيد يونس، أدوار القوى الأسيوية الكبرى،"الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015

34. هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، ط1، جامعة اليرموك، ، عمان – الأردن2010م

35. وو دي، لي سوي، وآخرون، الاقتصاد الصيني، العراق دار الذاكرة للنشر والتوزيع، دار النشر الصينية عبر القارات 2012 م

ثانيا :المجلات و المقالات

1. علاء عبد الوهاب عبد العزيز، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية،المجلة السياسية و الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الإمام الكاظم،العراق،ب.س

2. حكمات خضر العبد الرحمن، "عرض كتاب السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة مجلة سياسات عربية ..، 31/05/2017

3. هديل حربي، "مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21 ،"مجلة قضايا سياسية،2018م
4. بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول-دراسة حالة اليابان وإسرائيل-، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، جويلية 2003م
5. جميلة طيب،السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد 13،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،ديسمبر 2019م
6. شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها الذولية من خلال إستراتيجية عقد الؤلؤ، هل ثخلق لها، رهانات وتحديات؟، مجلة الجزائرية لأمن والتنمية، المجلد 10 ،العدد 01،جامعة الجزائر -03-،2021م
7. عبود زرقين، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الأول، ،ديسمبر 2014 م
8. عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية ، مجلة السياسة الدولية، أفريل، 1998 م
9. عدنان خلف حميد البدراني، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماو تسي تونج ودينج تشاو بنج "دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 04 ،2015 م
10. علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 ،ديسمبر 2015
11. علي تابليت، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2002-2003
12. كمال مصطفى ،جيوسياسية الطاقة ،النزاع الامريكي ،الصيني في بحر الصين ،مجلة السياسة الدولية المجلد 54،العدد218م،اكتوبر 2019م
13. ليلى عاشور حاجم، موفق سالي عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، "مجلة قضايا سياسية، 2016
14. محمد صالح ربيع، "القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية "رؤية جيوبوليتكية،"مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ،2017م

15. حمد سليم البرصان، "الصراع الاستراتيجي في جنوب أسيا"، التقـرير الاستراتيجي الأول، ،السـعودية: مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2003 م

16. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا- السياسة الدولية-، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001م

ثالثا: مذكرات و الرسائل الجامعية

أ- مذكرات الدكتوراه

1.محمد قروش،" السـياسـة الصـينية تجاه دول المغرب العربي في لالتحوا لت الدولية 2001-2010 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية العالقات الدولية، جامعة الجزائر 03

ب-مذكرات الماجستير

1. حمدان فهد السرحان، "أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية"1989-2003" ،مذكرة ماجيستر ،كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، 2005

2. فريدة العلمي السياسة الخارجية للصين تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي ،مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014-2015 م.

رابعا : مواقع الانترنت

1. سليم كاطع علي، أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني،مقال منشور يوم 21. أغسطس 2017م،على الموقع https://democraticac.de/?p=48595

2. اللجنة العسكرية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي، نقال عن موقع الصين بالعربي تاريخ arabic.pepole.com

3. كافي فريدة، " الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية www.caus.org.ib/pdf/Emagazine-Articles/frada_kafi

4. شـريفة كالع، "البعد الطاقوي في الاسـتراتيجية الصـينية أتجاه إفريقيا" ، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصـيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية،نقال عن الرابط http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/3163 .

5. www.freeworld.mps.net

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

المقدمة	05/01
الفصل الأول: المحددات المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية	
المبحث الأول: المحددات الداخلية لسياسة الصين الخارجية	07
المطلب الأول: المحددات الجغرافية	08
المطلب الثاني :المحددات الاقتصادية	10
المطلب الثالث :المحددات العسكرية	11
المطلب الرابع :المحددات الجغرافية والبشرية	12
المطلب الخامس :المحددات المجتمعية والثقافية	15
المبحث الثاني: المحددات الخارجية لسياسة الخارجة الصينية.....	17
المطلب الأول:المحددات الإقليمية.....	18
المطلب الثاني: المحددات الدولية	22
المبحث الثالث: البيئة القرارية في السياسية الخارجية الصينية	25
المطلب الأول: الفواعل الرسمية في صناعة القرار الخارجي الصيني.....	25
المطلب الثاني: الفواعل الجديدة المؤثرة في صناعة القرار الخارجي للصين.....	29
الفصل الثاني: أثر عامل الطاقة على السياسة الخارجية الصينية	
المبحث الأول: الأمن الطاقوي الصيني : الهواجس و المفهوم.....	34
المطلب الأول: التبعية الصينية في مجال الطاقة	34
المطلب الثاني: المفهوم الصيني للأمن الطاقوي.....	37
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في تحقيق الأمن الطاقوي :دبلوماسية الطاقة ...	41
المطلب الأول: المنظور إلاستراتيجي الصيني في مناطق عقد اللؤلؤ	44

الفهرس

المطلب الثاني: الجهود الصينية في مجال الطاقات المتجددة 50
المبحث الثالث : رهانات الاستثمار في الطاقات المتجددة 51
المطلب الأول: طاقة الرياح 51
المطلب الثاني :الطاقة الشمسية 52
الخاتمة 57
قائمة المصادر و المراجع 61
الفهرس 67